

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ١٧

الجمعة، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد براون (ليبيريا). والسبعين وأؤكد له أن وفد تونغا سيدعم قيادته المقتدرة دعماً تاماً في تنشيط وتعزيز الدور الحاسم للأمم المتحدة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

كلمة صاحب الجلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب عاهل مملكة تونغا.

اصطحب جلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك توبو السادس (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ السيد لايتشاك على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية

وأشعر بالامتنان لسلفه، معالي السيد بيتر طومسون، وهو ابن متميز من منطقة جزر المحيط الهادئ، تجاه المضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعقد المؤتمر الافتتاحي للمحيطات بنجاح هذا العام. وأشيد أيضاً بمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته الواثقة منذ أن بدأ عمله على رأس الأمم المتحدة. إن وفد تونغا سيدعم عمله الإصلاحي الهام دعماً كاملاً.

ونحن نبعث رسالة تضامن ومواساة إلى أبناء شعب المكسيك وأسرههم وأصدقائهم المتضررين من الزلزال المدمر، فضلاً عن ملايين الأشخاص في منطقة البحر الكاريبي وجميع الذين تضرروا في الأسابيع الأخيرة نتيجة الخراب الناجم عن الأعاصير المتلاحقة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1729720 (A)



المحيط الهادئ لرعاية دعم وتيسير الأعمال الهامة التي يقوم بها في السنوات المقبلة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة. ونؤيد تأييداً كاملاً هدف المساواة بين الجنسين، بما في ذلك على جميع المستويات في المنظمة.

وقد أتاح لنا المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ استعراض سبعة من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٣ بشأن الصحة الجيدة والرفاهية؛ والهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ والهدف ١٤ بشأن المحيطات ومواردها. ونحن نشيد برئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المبادرة إلى تكريس الوقت الكافي لإبراز ودراسة التحديات المعقدة في مجال الاستدامة، وهي التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة، ومن ثم تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ الالتزامات المطلوبة في مسار ساموا. ولا يزال المنتدى السياسي الرفيع المستوى سبيلاً هاماً لتقييم الالتزامات تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية ومتابعتها ورصدها والمساءلة عنها، وهي أساساً مرتبطة بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

وإننا نؤيد تمام التأييد رئاسة فيجي هذا العام للمؤتمر الثالث والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بغرض التصدي بقوة للآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ والحاجة الملحة إلى الروح الابتكارية في مجال تكيف الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونلاحظ الدور الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي في توفير التمويل المتعلق بالكوارث وغيره من عمليات التمويل لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولئن كنا ننوّه بعملها على توسيع تعريف الهشاشة، فإننا نحث على مواصلة صقل قرارات التمويل عملياً بحيث تشمل مسببات الهشاشة التي تعيشها منطقة جزر المحيط الهادئ، ولا سيما الكوارث الطبيعية والصدمات

ونرحب وفدي وأنا بالموضوع الهام والحسن التوقيت لدورة هذا العام وهو ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. إنه يركز بصفة أساسية على رفاه جميع البشر في جو سلمي، والحفاظ على مواردنا العالمية واستخدامها المستدام لصالح الأجيال الحالية وفي المستقبل. والأمر البالغ الأهمية الآن هو التنفيذ عن طريق الشراكات الصادقة، بغرض العمل الجماعي لتحقيق المرامي والغايات والأهداف التي ينص عليها القانون الدولي، والوثائق الختامية المتفق عليها دولياً. وبغية الاسهام في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك المخطط الأساسي المتفق عليه دولياً بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، أنشأت تونغا آلية الرصد الوطنية التي نود أن ننوّه حيالها بالدعم الذي وفّره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أما إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠١٣-٢٠١٧ فسيتم في نهاية هذا العام. وبعد ذلك، ستبدأ الدورة البرنامجية الخمسية لأربعة عشر بلداً من بلدان جزر المحيط الهادئ، واستراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة المحيط الهادئ ٢٠١٨-٢٠٢٢، التي تم التوقيع عليها في آب/أغسطس ٢٠١٧ في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقة المحيط الهادئ. ويجري تعزيز الشراكة الوثيقة بين حكومة تونغا ومنظومة الأمم المتحدة بشأن التنفيذ الفعال للإطار الاستراتيجي الإنمائي المتكامل لتونغا، وخطة عام ٢٠٣٠، وذلك من خلال تنسيق استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة المحيط الهادئ ٢٠١٨-٢٠٢٢ من جانب مكتب الأمم المتحدة المشترك لتوحيد الأداء، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونغا. فهو يشغل موقعاً استراتيجياً لتقديم المشورة التقنية إلى الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

ونلاحظ أيضاً التعيينات الإدارية العليا الجديدة التي أصدرها الأمين العام، ونرحب بتعيين أول امرأة من تونغا ومنطقة جزر

يتصف بالحكمة صدر في عام ١٩٧٨، أقدم صاحب الجلالة الراحل الملك توبو الرابع على حظر صيد الحيتان في مياه تونغوا، قبل أربع سنوات من دخول الحظر الدولي على صيد الحيتان حيز النفاذ. وقد أعيد تأكيد ذلك خلال المؤتمر الدولي الذي انعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٧ بشأن "الحيتان في محيط متغير" وكان لنا شرف استضافته.

قد نكون دولة جزرية صغيرة، ولكن جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية هي دول في محيط كبير. وبالنسبة إلينا وإلى شعبنا، فإن النجاح في تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية لمسارنا نحو تحقيق التنمية المستدامة وارتباطه بالأهداف الأخرى، مثل تلك المتعلقة بالأمن الغذائي، والمياه والصرف الصحي، والصحة، والنمو الاقتصادي، والإنتاج المستدام، والاستهلاك. ونحن نحتاج إلى إرادة سياسية قوية من أجل اتباع نهج حكومي شامل في سبيل تعميم الإجراءات المتصلة بالمحيطات المستمدة من الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الدولية والاقليمية والوطنية، بغرض كفالة المشاركة والجهود الشاملة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص.

ولقد انضمت تونغوا إلى المجتمع الدولي في تأييد نداء العمل الوارد في الوثيقة الختامية (القرار ٣١٢/٧١) لمؤتمر المحيطات الذي انعقد في حزيران/يونيه، ويشمل قرابة ١٤٠٠ التزام طوعي من جانب أصحاب المصلحة، بمن فيهم ثمانية من تونغوا. وهو يشكل أساساً للاقتصاد الأزرق أو "الميثاق الأزرق" على النحو الذي اقترحته أمانة الكمنولث. ومن الملح أن نبدأ العمل على وضع مبادئ توجيهية عملية ومجموعة أدوات لمساعدة الدول على تحقيق جميع الغايات المدرجة في إطار الهدف ١٤ بطريقة متكاملة.

وننوه بإنجاز العمل من جانب اللجنة التحضيرية المنشأة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩ بشأن وضع صك دولي

الاقتصادية السلبية. ونكرر دعوتنا إلى تعيين ممثل خاص يكون معنياً بالمناخ والأمن، بغية التأكد من أن تمتلك منظومة الأمم المتحدة الأدوات المناسبة من أجل التصدي بفعالية وكفاءة لتغير المناخ باعتباره تهديداً وجودياً وتحدياً أمنياً متزايداً للدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي بأسره.

وإن تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الحديثة في مجال الطاقة النظيفة والمستدامة، والكفاءة في استخدام الطاقة، واستخدام التكنولوجيا والبحوث السليمة اقتصادياً وبيئياً، أمور تؤدي دوراً حاسماً في تنمية المستدامة. وجهود التخفيف من حدة الأضرار هي أيضاً جهود أساسية للتغلب على التحديات المتمثلة في الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري المستورد. وبغية زيادة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، أنشئ في تونغوا مركز المحيط الهادئ للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وذلك في نيسان/أبريل. ويوفر هذا المركز دعماً قيماً للبلدان الجزرية والأقاليم في منطقة المحيط الهادئ، من أجل النهوض بمختلف أولوياتها والتزاماتها المتعلقة بالطاقة المستدامة، والإسهام في تحقيق الأهداف ٧ و ٩ و ١٣ من أهداف التنمية المستدامة. وهذه الشراكة تضم جماعة المحيط الهادئ، وحكومة النمسا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها. وقد نوّهت الجمعية العامة بالمركز لدى اتخاذها في تموز/يوليه القرار الذي يقدم مرة كل سنتين بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ" (القرار ٣١٦/٧١).

يبد أننا لا نزال نعاني من الآثار السلبية لتدهور المحيط على سبل عيشنا وثقافتنا، بسبب الأنشطة البشرية والآثار المدمرة والمتزايدة الناجمة عن تغير المناخ. ونحن فعلاً نساهم بنشاط في تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، وننتقل إلى قيام تعاون قوي مع جميع الأطراف المعنية. وفي هذا العام استضفنا اجتماعاً دولياً يتعلق بصيد الحيتان. ومن خلال مرسوم ملكي

ونرحب بإنشاء صندوق الهند والأمم المتحدة الإنمائي من خلال مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين الجنوب، والذي أطلق مشروعا ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء أنظمة للإنذار المبكر في تونغا والبلدان الجزرية الأخرى في المحيط الهادئ. تعتمد الأنظمة على توفير معلومات في الوقت المناسب عن مخاطر الكوارث وتوجيه بشأن كيفية التصرف حيال الإنذارات وضمان حالة تأهب مستمرة.

ويمكن تحقيق التنمية المستدامة حيثما يوجد السلام والأمن، والتنمية المستدامة أساسية للسلام والأمن.

أخيرا، نحض جميع القادة على تركيز التفكير المتأني على أفضل السبل لكفالة أن سلطاتهم وشرعيتهم تفيد شعوبهم والعالم أجمع. وندعو إلى إيجاد تسوية سريعة للتوترات الحالية في شبه الجزيرة الكورية التي تؤثر على السلام والأمن العالميين.

وأهنئ الأمين العام على إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى للوساطة مؤخرا بهدف تقديم المشورة إليه بشأن مبادرات محددة والجهود ذات الصلة بها في أنحاء العالم. ليبارك الله تعالى ويرشد رئيس الجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحكوماتها وشعوبها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر ملك مملكة تونغا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب جلالة الملك توبو السادس، عاهل مملكة تونغا من قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد مانيس سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جزر سليمان.

ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حول المحافظة على التنوع البيولوجي البحري واستغلاله بشكل مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

ولا تزال تونغا تؤيد بدء مؤتمر حكومي دولي للشروع في مفاوضات بشأن نص موضوعي في أقرب وقت ممكن. ونحن نؤيد العمل الجاري للسلطة الدولية لقاع البحار في إدارتها وتنظيمها للموارد في تلك المنطقة تماشيا مع الإرث المشترك للبشرية. وتهنئ تونغا الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار في عامه الأول في المنصب، وهو يعمل مع الدول الأعضاء لوضع أنظمة الاستغلال التي يجب أن تحقق التوازن المناسب بين حفظ البيئة الطبيعية التي توجد فيها الموارد المعدنية واستخدامها على نحو مستدام. ولا بد من أن تتسم المشاورات بالشفافية وأن تشمل الجميع إن أريد تحقيق هذا التوازن.

ولا تزال تونغا تشارك كدولة عضو في السلطة وستسعى إلى إعادة انتخابها لعضوية المجلس في الدورة الرابعة والعشرين للسلطة في عام ٢٠١٨. ويقدم خبر من تونغا، إلى جانب الأعضاء الآخرين في اللجنة القانونية والتقنية، آراء متخصصة لتيسير عمل اللجنة في وضع آلية مالية مهمة لكفالة التوزيع العادل والمنصف للعوائد المتأتية من التعدين في قاع البحار.

وتكرر تونغا الدعوة الصادرة في إطار مسار ساموا من أجل شراكات حقيقية ودائمة يمكن أن تساعد في كفالة عدم تخلف أحد عن الركب. وتتجلى آلية الشراكة الموثوقة تماما بين دول المحيط الهادئ الـ ١٢ الجزرية الصغيرة النامية وإيطاليا والنمسا ولكسمبرغ وإسبانيا في اللجنة المشتركة. ويتولى رئاستها بشكل مشترك باقتدار إيطاليا ورئيس مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ كل عام منذ عام ٢٠٠٦. وبذلك استفادت تونغا بفضل المشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة والمياه وتعزيز قدرات شباب المسؤولين الحكوميين، ومؤخرا المشاريع المتعلقة بالمناطق البحرية المحمية.

وأعتقد أن الموضوع يمكن إيجازه في ثلاث كلمات بسيطة لكنها قوية - السلام والإنسانية والمساواة.

بيد أنني أخشى أن الوضع الراهن في العالم اليوم لا يعكس هذه الكلمات.

وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد شرد قسرا حوالي ٦٥,٦ مليون شخص بنهاية العام الماضي. وتلك الإحصاءات هي نتيجة الاضطهاد والنزاع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان - وكلها تبعات عمل البشر. ومن المحزن أن غالبية أولئك المشردين هي من النساء والأطفال. إنهم أضعف الفئات تعرضا لشور بني البشر. ولذلك لا بد من حمايتهم. حماية الناس جزء أصيل من منظمنا. وعليه تؤكد حكومتي مجددا تأييدها للمسؤولية عن الحماية. ولا بد من أن يواصل المجتمع الدولي الوقوف بثبات في كفاحه لمنع الجرائم ضد الإنسانية.

أقف هنا فخورا بأن أقول إننا اليوم في منطقة المحيط الهادئ لا نزال نتمتع بأكثر ربوع العالم سلاما. وعلى الرغم أن دورنا محدود في الجغرافيا السياسية للعالم، فإننا محاصرون الآن مرة أخرى وسط صراع قوى عالمي.

يبين التاريخ أن الأحداث العالمية غالبا ما تملئ تلك الأحداث في منطقة المحيط الهادئ. كانت أحداثا خارج نطاق سيطرتنا فرضت علينا. وكانت لها آثار طويلة الأمد على شعوبنا، معظمها سلبية. من الحروب العالمية البائدة إلى التجارب النووية إلى حالات الاستفزاز العسكري الحالية، لم نبرح نتعامل مع بقايا أحداث مفروضة من الخارج.

وبالنسبة لنا في جزر سليمان، أحيينا قبل شهر فقط ذكرى معركة غوادالكانال الهامة في الحرب العالمية الثانية. بالنسبة لكثيرين، انتهت الحرب في عام ١٩٤٥، لكن تبعاتها بالنسبة لنا لا تزال مستمرة.

اصطحب السيد مانيسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد مانيسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سوغافاري (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بتهنئة وفدي إلى معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ستوجه خبرته وحكمته الكبيرتين عملنا قدما في هذه الدورة. وأؤكد له أن وفدي، من جانبه، سيحاول أن يخفف من أعبائه عن طريق تقديم تعاونه الكامل طوال أعمال الجمعية.

وفيما يتعلق بسلفه، سعادة السيد بيتر طومسون، ماذا يسعني أن أقول؟ لم يكن أول فيجي يشغل منصب رئيس الجمعية العامة فحسب، لكنه كان أيضا أول مسؤول من جزر المحيط الهادئ يتولى هذا المنصب المرموق.

ومن بين إنجازاته العديدة، كانت الالتزامات الطوعية الـ ٣٥٠ التي قطعت في مؤتمر المحيطات المعقود هنا في حزيران/يونيه. وأشكره على ما قام به من عمل رائع.

يعيش علمنا أوقاتا عصيبة. سادت في عام ٢٠١٧ استفزازات متعمدة وكوارث طبيعية. وعليه فإن اختيار موضوعنا لهذه الدورة - "محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام" - ليس مناسبا فحسب بل وحسن التوقيت تماما. ومن هذا المنطلق، أعرب، باسم شعب جزر سليمان، عن مواساتنا القلبية إلى من تضرروا جراء الكوارث الطبيعية الأخيرة، وبخاصة الأعاصير هارفي وإيرما وماريا. ونود أن نعرب عن تعازينا إلى الأسر التي فقدت أحباء في الزلازل الأخيرة في المكسيك. سواء كنا نتكلم عن موجات تسونامي أو أعاصير أو فيضانات أو زلازل، فإن جزر سليمان تعرف جيدا الألم الذي يعنيه أن تعيش هذه الحن. قلبونا وصلواتنا مع الضحايا.

واضحاً وقائماً على شواطئنا. يبلغ الآن تركيز ثاني أكسيد الكربون في محيطاتنا ٤٠٠ جزءاً من المليون تقريباً. لقد اجتاز المستوى الآمن المتمثل في ٣٥٠ جزءاً من المليون وعندما يصل في القريب العاجل ٥٥٠ جزءاً من المليون سيبدأ في إتلاف الشعاب المرجانية. بالنسبة لدول في منطقة المحيط الهادئ كدولتنا، لا يزال تغير المناخ عدونا. ويغزونا ذلك العدو كل يوم. وفي جزر سليمان، فقدنا ست جزر بسبب آثار تغير المناخ. وما كان ملعباً للأطفال تغمره المياه الآن. وبالنسبة للعديد من شعوبنا، أصبح الحديث عن عالم مستدام أمراً بعيد المنال بصورة متزايدة. ونحن الآن في مرحلة البقاء على قيد الحياة.

إنّ الأحوال المترتبة على آثار الهجوم النووي لا يمكن إنكارها، لكن المأساة البطيئة الظهور الناجمة عن الآثار الضارة لتغير المناخ تكتسي نفس القدر من القسوة. وإذا لم تحدث حتى الآن بعد، فستحدث عمّا قريب. إن المناخ المتقلب وما يتبعه من تشريد للناس وانتقالهم للعيش في أماكن أخرى يمكن أن تؤدي كلها إلى تفاقم بعض الدوافع الرئيسية للصراع، مثل ضغوط الهجرة، والصدام بين الثقافات والتنافس على الموارد. تلك هي الأخطار التي تتهدد بقاء البشرية ذاته ومن الممكن جداً أن تتحول إلى تهديدات للسلم والأمن العالميين. وهذا هو السبب الذي يحمل الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على الطلب من مجلس الأمن أن يعالج أيضاً مسألة تغير المناخ. ولئن كان بناء الجدران وصدمات أمواج البحر - من الأمور المفيدة للتخفيف من بعض الآثار الناجمة عن تغير المناخ إلا أنها لا تعدو أكثر من كونها ضمانة الحل. إننا نحيب بجميع المسبيين الرئيسيين لانبعاثات غازات الدفيئة أن يفوا بمسؤولياتهم المحددة وطنياً للحد من تلك الانبعاثات. ونحضر بقوة الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة النظر في موقفها من اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فلنتضامن جميعاً من أجل مواجهة التحديات

في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٧، جرى تدمير ما يقرب من ٣٧ ألف قطعة من الذخائر غير المنفجرة، تزن حوالي ١٥٢ ألف طن متري. أشكر حكومتي أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية على ما قدمته من مساعدة في هذه العملية، التي لا تزال جارية.

واليوم، نتعرض أيضاً باستمرار لتهديد قوة عالمية تحاول مرة أخرى فرض مواقف تحدد مصيرنا كمنطقة. ومع ذلك، نرفض أن نبقي صامتين. ومن هذا المنطلق أود أن أسجل إدانتنا الشديدة للأعمال التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونود أيضاً أن نكرر النداء العالمي الموجه إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للامتناع لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن التجارب الأخيرة للقذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوق المحيط الهادئ تعتبر إهانة لشعوب منطقة المحيط الهادئ. نحن شعوب المحيط. والبحر ملاذنا الآمن. ويشكل أساس تراث شعبنا والمكان الذي تحصل منه شعوبنا على مصادر الغذاء والدخل. لذلك، نشجب أي تلويث أو تدنيس للمحيط الذي تعتمد عليه شعوب جزر المحيط الهادئ في كسب عيشها.

كما تدرك الجمعية العامة جيداً، نحن في منطقة المحيط الهادئ نزود الأسواق العالمية بحوالي ٦٠ في المائة من احتياجاتنا من سمك التونة مما يؤكد الأهمية العالمية التي تتمتع بها منطقتنا. ومن ثم فإن المحافظة على سلامة المحيطات لا تصب في صالحنا فحسب، إذ ينبغي أن يكون الحفاظ على المحيطات في مصلحتنا جميعاً نظراً لأهميتها في الأمن الغذائي العالمي. وفي ذلك الصدد، تؤكد جزر سليمان من جديد المبادئ المكرسة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل الاستخدام السلمي لحيز المحيطات.

بينما يعتبر خطر الحرب النووية مصدر قلق حقيقي لنا جميعاً، فإنه بالنسبة لدولنا الجزرية الصغيرة النامية تشكل الآثار المترتبة على تغير المناخ التي نشهدها حالياً بمعدل مفرغ خطراً

شامل. ونؤمن بأن إعلان بيكيتاوا المعزز الذي يأخذ في الاعتبار التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة اليوم، إلى جانب جهودنا الجماعية للتصدي لها، ستساعد على إبقاء جزر المحيط الهادئ منطقة يسودها السلام.

إن جزر سليمان شأنها شأن البلدان الأخرى الخارجة من صراعات، ستظل تواجه العديد من التحديات. ولسوف يتطلب السلام المستدام أكثر من مجرد أداء الشرطة بفعالية أو تقديم الخدمات العامة. إذ سيتطلب تقديم المبادرات الإنمائية والاجتماعية والاقتصادية التي تعالج الأسباب الكامنة للصراع. وفي ذلك الصدد، لا بد لي من أن أشكر لجنة بناء السلام على تيسير حوارنا الوطني بشأن السلام والتنمية المستدامة. وبين البيان الصادر عن ذلك الحوار توافق الآراء الشامل والواضح بشأن تحديد أولوياتنا من أجل الحفاظ على السلام. ولذلك، أتطلع إلى أن تعلن جزر سليمان رسمياً بأنها مؤهلة لتلقي الدعم لبناء السلام من مرفق إحياء عملية بناء السلام.

لا بد لي أيضاً من أن أشكر مجلس الصندوق الأخضر للمناخ على اعتماد مليون دولار من أجل مشروع نهر الطينة للطاقة المائية، عندما اجتمع في كوريا الجنوبية في أوائل هذا العام. وسيوفر المشروع أكثر من ٢٠٠ وظيفة ويمنع انبعاث ما يزيد عن ٤٤ ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً الذي ينجم عن انبعاثات الديزل. وسيوفر أيضاً الطاقة المتجددة بأسعار معقولة لأكثر من ١٠٠ ألف نسمة حول وداخل عاصمتنا مدينة هونيارا.

لديّ في الوقت الراهن مشكلة مع لجنة حدود الجرف القاري، إذ يوجد طلب مشترك مقدم إليها من بابوا غينيا الجديدة، وولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر سليمان بشأن هضبة أونتونغ جافا. إنّ جزر سليمان تلاحظ ببالغ القلق أن اللجنة، في مداولاتها، قد نقضت التفاهم الذي توصلنا إليه مع اللجنة الفرعية بشأن ربط جزر دوف وأنوتا بالحافة القارية

الحاسمة في عصرنا. وفيما يتعلق بالدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف، تتعهد جزر سليمان بتقديم الدعم الكامل إلى فيجي بصفتها رئيسة المؤتمر. وبصفتنا بلداً زميلاً في بلدان جزر المحيط الهادئ، نود أن نتقدم بالتهنئة لفيجي على رئاستها القادمة، ونتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن التنفيذ الفعال لاتفاق باريس.

أما فيما يتعلق بالسلام والأمن، فقد ساهمت جزر سليمان بوحدة مؤلفة من خمسة أفراد شرطة أكملوا مؤخراً خدمتهم لمدة ١٢ شهراً في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ويمثل هذا إسهامنا الأول المتواضع من أجل صون السلام العالمي. كذلك يوجد ثمانية أفراد شرطة، من بينهم امرأتان، على أهبة الاستعداد للمغادرة ما أن يحصلوا على تأشيرات الدخول إلى السودان. لقد أنشئت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من أجل حماية المدنيين في المناطق التي توجد فيها جماعات الميليشيات التي ما زالت نشطة ولا يزال يدور فيها العنف بين المجتمعات المحلية ما. ويمكن بذل جهود أكثر فعالية إذا أمكن إدماج إطار الأمم المتحدة المعني بتحليل الجرائم الفظيعة في مرحلة ما قبل نشر القوات وفي التدريب الميداني لجميع حفظة السلام.

لقد انتهت ولاية بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان في ٣٠ حزيران/يونية ٢٠١٥. وأود باسم شعب جزر سليمان، أن أتوجه بخالص الشكر إلى أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ الذين هبوا لمساعدتنا لإنقاذنا من أنفسنا. وفي هذا المنعطف، أود أن أثني على الذين ضحوا بأرواحهم أثناء البعثة وأن أشكر أسرهم على الخدمات التي قدمها أحباؤهم. كما أشعر ببالغ الامتنان لأستراليا ونيوزيلندا، على ما قامتا به من دور قيادي متميز في بعثة تقديم المساعدة والذي استند إلى إطار أممي إقليمي، ألا وهو إعلان بيكيتاوا. كذلك تؤيد حكومتي بقوة بيان قادة جزر المحيط الهادئ الصادر عن اجتماع المنتدى الثامن والأربعين، الذي دعا إلى توسيع وتحديث الإعلان على نحو

إذا أردنا التركيز على الناس، فلنعط الفرصة لتايوان وشعبها البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة. وإذا أردنا تعزيز السلام والاستدامة، فلنعط الفرصة لتايوان وشعبها البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة.

فلنعمل على ألا تتعارض مع المبادئ التي أنشئت الأمم المتحدة لتمثل وتسمح قواعد للتغيير رهنا بمراجعة من تتعرض مصالحه الفضلى للخطر. إن تايوان مشاركة فعالة في برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وعلى الرغم من المساهمات التي قدمتها تايوان لرفاه مواطني العالم، فإننا لا نزال نتجاهل حق تايوان في تقرير المصير؛ وعلى هذا النحو، فقد حان الوقت لأن تعترف الجمعية العامة بتايوان بوصفها عضوا شرعيا في أسرة الأمم.

والمادة ٧٣ من ميثاقنا تتحدث أيضا بقوة عن حقوق الإنسان الأساسية. قالت الجمعية العامة في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر في عام ١٩٦٠، ما يلي:

”أن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين (القرار ١٥١٤ د-١٥، الفقرة ١)

وبفضل تلك المادة، سيجري شعب كاليدونيا الجديدة استفتاء في عام ٢٠١٨ يمكنه من اتخاذ قرار في نهاية المطاف بدون خوف أو محاباة، بشأن مستقبله السياسي. أتمنى له كل التوفيق. ولا بد لي أن أشكر الدولة القائمة بالإدارة على العمل عن كثب مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار (لجنة الأربعة والعشرين) بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة، وأن أشيد بها. ويجدوني الأمل في إبداء المستوى نفسه من التعاون أيضا بشأن بولينيزيا الفرنسية، وفي زيارة من جانب لجنة الأربعة والعشرين قريبا.

لهضبة أوتونوغ جافا. لقد توصلت اللجنة الفرعية ووفدنا المشترك إلى استنتاجات مقبولة لدى الطرفين جاءت نتيجة تفاعلات شاملة على مدى سنتين. ومع ذلك، لم تتح لنا الفرصة لتناول التعديلات التي اقترحتها اللجنة، رغم ما لها من آثار خطيرة على تقريرنا، ولم تقدم لنا الأسباب التي أدت إلى إدخال التعديلات بالرغم من طلباتنا المتكررة.

ولذلك ليس أمامنا خيار سوى النظر في تقديم طلب منقح.

وثمة مسألة ذات صلة وهي المفاوضات التي ترمي للتوصل إلى اتفاق للتنفيذ في إطار الاتفاقية بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. إن المفاوضات الحالية تقوض المبادئ الأساسية المدرجة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي غير كافية على الإطلاق عند تناول مبدأ التجاور، وإدماج المعارف التقليدية، والآثار التراكمية والعبارة للحدود من حيث صلتها بالدول الجزرية الصغيرة النامية. يجب أيضا أن يكون هناك ثمة اعتراف بالية تمويل من شأنها أن تدعم تنفيذ الصك المقترح بشكل مناسب.

إن ديباجة ميثاق الأمم المتحدة تتحدث بقوة عن مهمتنا المتمثلة في إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. وتجسد هذه اللغة بوضوح مبدأ العالمية لجميع الشعوب والأمم، بغض النظر عن حجمها وعدد سكانها.

وبينما نتكلم في الجمعية العامة عن عدم تخلف أحد عن الركب، فإننا في الوقت نفسه نغلق الباب أمام شعب تايوان للمشاركة في هذه العملية العالمية. ومن ثم فإننا نتناقض مع مبادئنا بترك ٢٣ مليون شخص وراءنا. ومع ذلك، فإن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتطلب الشراكة العالمية والجهود المشتركة لجميع أصحاب المصلحة من أجل تعبئة جميع الموارد المتاحة. وتايوان مستعدة وقادرة على المشاركة والإسهام في طائفة واسعة من البرامج الفنية للأمم المتحدة من أجل رفاه البشرية.

تطلعات شعب بابوا الغربية. وأحث الأمم المتحدة على المشاركة بشكل نشط في هذه الحوارات أيضا.

العنف ضد المرأة والفتاة هو أحد أوسع انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في بلدي والمنطقة التي أنتمي إليها. يشكل العنف ضد المرأة عقبة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير الفرص الاقتصادية وسبل العيش. يسلط تقرير التتبع الإقليمي النهائي عن الأهداف الإنمائية للألفية، الصادر في عام ٢٠١٥، الضوء على حقيقة أن العنف ضد المرأة يمثل عقبة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إذ أريد لمنطقتنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإننا سنحتاج إلى تكثيف الجهود وزيادة الدعم والتعاون من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

يمثل قانون حماية الأسرة لعام ٢٠١٤ في جزر سليمان استجابة وطنية للحاجة الملحة إلى الحد من ارتفاع معدل العنف العائلي. وكان الهدف منه التأكد من أن المنازل في جزر سليمان، بوصفها الوحدات الهامة للمجتمع المحلي، تنعم بأجواء سلمية وآمنة لجميع أفراد الأسرة. ويغطي القانون أي نوع من أنواع الإيذاء الذي يمكن أن يقع في المنزل بين الجناة وضحايا العنف المنزلي. نعم، لقد قطعنا أشواطاً ضخمة ليس في عد النساء فحسب، ولكن الأهم من ذلك، في جعل النساء يؤخذن في الحسبان.

وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية ومن أقل البلدان نمواً مع قيود متأصلة على القدرات الهيكلية، فإننا نعتمد كثيراً على منظومة الأمم المتحدة لدعم زيادة جهودنا الوطنية في تنفيذ البرامج الإنمائية الوطنية. ويحدونا الأمل في تحقق هذا التوقع بنواتج ملموسة وقابلة للقياس في الميدان من جانب شركائنا في الأمم المتحدة.

ويرحب وفد بلدي بخطة الأمين العام للإصلاح. وتحيي رؤيته لإعادة التنمية المستدامة كي تأتي في صميم الأمم المتحدة.

وموقف جزر سليمان بشأن القضايا المذكورة آنفاً، تستند إلى المبادئ التي دأبنا على التمسك بها. وفي هذا الصدد، تدين جزر سليمان الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في بابوا الغربية. إن أهدافنا في مجال التنمية المستدامة، التي تعزز فكرة ألا يتخلف أحد عن ركب التنمية، ستغدو مرادفاً للوعود الجوفاء ما لم يتسن لنا في الأمم المتحدة اتخاذ خطوات فعالة من أجل معالجة مخنة الشعوب في بابوا الغربية. في الواقع، أننا تركناهم يتخلفون عن الركب قبل ٥٠ عاماً عندما أشرنا، كأُسرة أمم، إلى محنتهم بدون إضافة الكثير. ومنذ ذلك الحين، لم يُسمح لشعب بابوا الغربية بممارسة سليمة لقانون تقرير المصير الذي يكفله الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير، على النحو المعرب عنه في عهود الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولن يُمهّد الطريق للاعتراف بشعب حرم من تقرير المصير لما يقرب من ٥٠ عاماً إلا بإجراءات دولية عن طريق فرادى البلدان والهيئات التنظيمية الرائدة للمنظومة الدولية، وبخاصة الجمعية العامة. وإذا أخفقنا في ذلك، فإننا، كأُسرة أمم، نصبح متواطئين في إدانة المعاناة ومتعاضدين عن الظلم ومضيعين فرصة ذهبية أخرى لتحقيق فكرة عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. في الدورة الحادية والسبعين، قامت مجموعة من دول جزر المحيط الهادئ بدعوة الجمعية العامة لتناول انتهاكات حقوق الإنسان في بابوا الغربية. واليوم، أقف بالنيابة عن شعب بلدي وبلدان منطقة المحيط الهادئ لأكرر التأكيد على الدعوة نفسها أمام الجمعية كي تعالج مخنة النساء والأطفال والرجا في بابوا الغربية.

إن شعبنا يراقب، وشعب بابوا الغربية في بابوا الغربية يراقب ويتضرع بالدعاء ويأمل في مستقبل أكثر إشراقاً. لقد جاؤوا بأعداد كبيرة للتعبير عن الأمل في مستقبل أفضل. ونحن كقادة مسؤولون عن عدم تخلف أحد عن الركب. ولذلك، فإنني أشجع إندونيسيا على الانخراط في حوار بناء بقدر أكبر، بما في ذلك مع بابوا الغربية، من أجل إيجاد سبيل للمضي قدماً في معالجة

اصطحب السيد زوران زائيف، رئيس حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد زوران زائيف، رئيس حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد زائيف (مقدونيا) (تكلم بالمقدونية، وقدم الوفد النص الإنكليزي): إنه لشرف لي أن أحاطب الجمعية وأن أشارك مواقف جمهورية مقدونيا إزاء أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. إنني على اقتناع بأننا نشاطر هدفا مشتركا من أجل السلام العالمي. كما أنني على اقتناع بأننا نشارك الالتزامات نفسها بكفالة حياة كريمة للجميع في بيئة مستدامة. وأنا أيضا على يقين بأننا سنجد مزيدا من الحلول المشتركة لتحدياتنا المشتركة. إن السلام، والالتزام بكفالة حياة كريمة، والحلول المشتركة هي القيم التي اعتمدت عليها جمهورية مقدونيا في التغلب على الأزمة السياسية العميقة التي أحدثت هزات في جميع أنحاء منطقتنا.

ونحن بلد صغير زاخر بالتنوع. وتمكنا من التغلب على التحديات الصعبة لأننا متحدون حول قيم مشتركة. ولذلك السبب، فإن جمهورية مقدونيا اليوم حرة مرة أخرى وأمنة ومستقرة. وجمهورية مقدونيا صديقة لجميع جيرانها ومتوجهة بثبات نحو الاندماج الكامل في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالإنكليزية)

وبصفتي رئيس وفد جمهورية مقدونيا، أود أن أهنئ معالي السيد ميروسلاف لايتشاك ممثل الجمهورية السلوفاكية على انتخابه لشغل المنصب المرموق لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأود أيضا أن أعرب عن تأييدنا الكامل للأمين العام غوتيريش. ونتمنى له نجاحا كبيرا في تنفيذ خطته الشاملة

إن إطارها التوجيهي، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعهداتها بعدم ترك أي أحد خلف الركب، هو في الواقع أجراً خطة من أجل البشرية. وبالنسبة لبلدي، يتعين أن تشمل هذه الخطة الجريئة التمثيل العادل في تعيين الموظفين في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن لدينا موظفا واحدا فحسب من مواطنينا في الأمانة العامة، فإننا لم نُدع للمشاركة في امتحانات الموظفين الفنيين الشباب للسنة الثانية على التوالي. بيد أننا نظل ثابتين في دعمنا وتشجيعنا الإجراءات من أجل أمم متحدة قوية وفعالة، ونحن على أهبة الاستعداد لدعم الجهود النبيلة التي يبذلها الأمين العام لتحويل المنظمة، بما في ذلك مجلس الأمن.

لا تزال الأمم المتحدة المكان حيث تعقد قريتنا العالمية اللقاءات المفتوحة. والأشخاص يعرفون ما تقوم به ولكنهم لا يرون قيمة كبيرة لها. وهي حتما لا تتسم بالكمال.

وكما قال الأمين العام الثاني للمنظمة داغ همرشولد في عبارته الشهيرة، "إن الأمم المتحدة لم تنشأ لتقود البشرية إلى الجنة، بل لتنقذها من الجحيم". ومع ذلك، فإن عيوب المنظمة لا تعني سوى أننا بحاجة إلى العمل بجدية أكبر لنجعلها أفضل. ولذا علينا أن نفعل ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جزر سليمان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد مانيسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان، من المنصة.

خطاب السيد زوران زائيف، رئيس حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا.

التطرف، إذ أنهما يشكلان عوامل رئيسية لتجنيد الإرهابيين. وكان إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي يمثل فيه المنع أحد المجالات ذات الأولوية، خطوة جديرة بالترحاب. ونحن، من جانبنا، نعمل أيضا على وضع استراتيجية وطنية لمنع التطرف المصحوب بالعنف وتغذية نزعة التطرف. وأدرك أنه توجد نهج مختلفة لمعالجة هذه المسائل البالغة الأهمية، إذ أن لدينا آراء متباينة فيما بيننا. ومع ذلك، أود أن أناشد المجتمع الدولي ألا يركز على خلافاته، بل بدلا عن ذلك أن يركز على مسؤولياته الأولية عن التصرف بحزم من أجل المصلحة العامة.

ولا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يعرض للخطر لأمن العالمي. ويشكل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عاملا رئيسيا للتقليل إلى أدنى حد من الآثار الكارثية المحتملة على الأجيال المقبلة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أننا نشعر ببالغ الجزع من استمرار الإجراءات الانفرادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي ما انفكت تجري التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف بالرغم من نداءات المجتمع الدولي المتكررة من أجل الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعتقد أن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية وسيلة عملية، وبالتالي فإننا نناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التخلي فورا عن برامجها للأسلحة النووية والقذائف والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها.

وأود أن أعلق بإيجاز على الموضوع الرئيسي للدورة الحالية للجمعية العامة، المعنون "محرورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام". إن على الدول أن تواصل التركيز على تنفيذ خطة التنمية المستدامة الجديدة التي اتفقنا عليها في الذكرى السنوية السبعين لمنظمتنا. فقد أرسى ذلك التعهد المتميز الأسس للإطار الإنمائي في المستقبل. ويحدث ذلك آثارا على العديد من المجالات الهامة الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

والطموحة وشمس الحاجة إليها من أجل تحويل الأمم المتحدة وتكييفها لتكون قادرة على الوفاء بالمهام الشاقة ومواجهة تحدياتنا المشتركة، القائمة منها والناشئة على السواء.

وعلى الأمم المتحدة أن تواصل العمل على نحو أفضل وأكثر لمواجهة تلك التحديات والصمود أمام اختبار الزمن. ويجب أن نكون يقظين وثابتين، ولكن أيضا أن نسعى لتطوير منع نشوب النزاعات المتسم بالابتكار والقدرة على التكيف، والتنمية المستدامة وآليات الإصلاح الإداري، وفي الوقت نفسه البناء على الأسس المحسنة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الوثائق الأساسية.

إن العالم يعاني من أزمات إنسانية حادة ونزاعات جديدة وقديمة طال أمدها وتكثيف الهجمات الإرهابية والتطرف المصحوب بالعنف، وانتهاكات حقوق الإنسان، والآثار المتزايدة لتغير المناخ. وتلك التحديات، المختلفة في نطاقها ووزنها، أصبحت أكثر تعقيدا. وهي تتطلب استجابة واسعة النطاق. ومع أننا قادرون على التخفيف من آثار بعضها، فإن الأخرى لا تزال مستمرة بلا هوادة. وقبل فترة لا تزيد عن بضعة أسابيع، شهدنا وقوع كوارث طبيعية مدمرة في خليج المكسيك وجنوب آسيا. وتلك تذكرة قاسية بأن كوكبنا آخذ في أن يتغير، وعلينا جميعا التزام ببذل قصارى جهدنا للتخفيف من العواقب ومن المأمول عكس مسارها. ويمكننا أن نحرز تقدما إذا كنا متحدين.

ويجب أن يبقى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في صميم أعمالنا. وبالرغم من كون الأمم المتحدة تحظى بهيكل قوي لحقوق الإنسان، فإن انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة الحالية في جميع أرجاء العالم، والإفلات الواسع النطاق من العقاب وانعدام المساءلة تذكرنا بأن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

وازدادت الهجمات الإرهابية البشعة عددا. ويجب أن نركز أعمالنا على منع التطرف المصحوب بالعنف وتغذية نزعة

الموقف الحازم الذي اتخذناه دفاعاً عن تلك المبادئ الأساسية. وما نفهمه هو أن الديمقراطية يجب أن تحركها المشاركة المدنية من القاعدة إلى القمة. فالجتمعات تصبح أفضل حالاً حين يكون اتخاذ القرارات شاملاً وجامعاً وشفافاً. وعلى السياسات العامة أن تتوخى تحقيق رفاه المواطنين.

وقد أعدت حكومة بلدي خطة إصلاح طموحة تتضمن تدابير على المدى القصير والمتوسط والطويل. إن هدفنا هو استعادة الديمقراطية وبناء مؤسسات مستقلة وعلى قدر من الكفاءة وتحسين المستوى المعيشي لكل مواطن من مواطنينا. كما أننا نصبو إلى تعجيل انضمام جمهورية مقدونيا إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

ولم تزدنا أهوال الأزمة السياسية التي عرفناها إلاّ قوة، إذ بفضلها تمكنا من الإسهام في الاستقرار والتعاون الإقليميين. والذين يعرفون تاريخ البلقان على دراية بأن منطقتنا لم تكن دائماً تحظى بصورة إيجابية. وإنني أوّمن إيماناً راسخاً بأن أماننا فرصة جديدة لإحداث تغيير لا يشمل التصورات فحسب، بل المضمون أيضاً. وخلال الأشهر القليلة الماضية، عززت حكومة جمهورية مقدونيا بقوة اتباع نهج جديد تجاه جيراننا. فقد أثبتنا قدرتنا على تخطي المسائل المعلقة. وأعرنا بوضوح عن مصالحنا الوطنية وعمِلنا سعيّاً إلى تحقيقها. وفي الوقت نفسه، كنا ندرك كل الإدراك مصالح جيراننا الوطنية ونحترمها. إن سياستنا تستند إلى تسوية المسائل من خلال الحوار والتعاون. ونأمل أن يُلهم هذا النهج غيرنا وأن يحفز اتباع نهج جديد تقوم عليه العلاقات الثنائية في منطقتنا. وسمحوا لي أن أؤكد على توقيع اتفاق ثنائي بشأن الصداقة وحسن الجوار والتعاون مع بلغاريا، بوصفه خطوة إيجابية إلى الأمام. فهو بمثابة نجاح مشترك حققه البلدان.

وتمثل دورة الجمعية العامة لهذا العام السنة الخامسة والعشرين لمشاركتنا بوصفنا دولة مستقلة. وفي العام المقبل، سنحتفل بربع قرن من عضويتنا في الأمم المتحدة. لكن هذه الذكرى السنوية

وتتصل العديد من المسائل الحيوية التي تؤثر على الرفاه العالمي بتنفيذ تلك الخطة. ولذلك من الأهمية بمكان مواصلة تشجيع وبناء سبل جديدة لإقامة التعاون والشراكات الجديدة فيما بيننا. وذلك أمر محوري من أجل إدماج الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاستدامة. وتلك هي العناصر الأساسية للتنمية والمستقبل مفعم بالأمل، وأيضاً للسلام والاستقرار والأمن. وعلى الصعيد الوطني، فإن جهودنا لتحويل الأهداف المتفق عليها إلى ممارسة عملية مدرجة في برنامج إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

وأود أن أشير إلى مؤتمر القمة الهام الذي عقد العام الماضي بشأن مسألة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. وتلك الظاهرة عالمية لها أسباب مختلفة وتترتب عليها آثار متنوعة.

لقد اعتمدت الأمم المتحدة إعلاناً سياسياً شاملاً، وتعهدت بتكثيف التعاون الدولي، ولا سيما فيما بين بلدان المنشأ أو الجنسية وبلدان العبور وبلدان المقصد.

وتؤيد جمهورية مقدونيا عمليات التشاور الجارية بشأن الاتفاقين المعنيين باللاجئين والمهاجرين، وتشارك في تلك العمليات. ونتوقع نتيجة من شأنها معالجة جميع جوانب هذه الظواهر العالمية. وسمحوا لي أن أذكر الحضور بأن مئات الآلاف من المهاجرين قد مروا عبر بلدي وعبر المنطقة خلال العامين الماضيين. وعلى الرغم من التحديات المعقدة التي واجهتنا آنذاك، تمكنا من تقديم المساعدة الإنسانية إلى من كانوا في حاجة إليها. وبما أن علينا أن نتكيف على الصعيد العالمي، يجب علينا أيضاً أن نؤدي الواجبات المنوطة بنا وأن نتصرف بوصفنا حكومات مسؤولة، بغية تأمين مستقبل أفضل لشعوبنا وتحقيق ازدهارها.

وتؤكد حكومة جمهورية مقدونيا تمسكها بالقيم الديمقراطية الأساسية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وقد نجحنا في تخطي أزمة سياسية ومؤسسية عميقة بفضل

والأمن العالميين، والنهوض بحقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة جميع المسائل الأخرى التي تُعد ذات أهمية حاسمة بالنسبة للشعوب التي تمثلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد زوران زائيف، رئيس حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، من المنصة.

خطاب دولة السيد هایلیماریام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

اصطحب السيد هایلیماریام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد هایلیماریام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دسالن (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأود أن أؤكد له دعم وفد بلدي له وتعاوننا معه من أجل الاضطلاع بمسؤولياته على مدى انعقاد الدورة. واسمحوا لي أيضاً أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لسلفه، الذي أشرف بفعالية على إدارة أعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة.

ونرحب بتعيين السيد أنطونيو غوتيريش لمنصب الأمين العام الجديد وندعم دعوته إلى تحقيق طفرة في تعزيز الجهود الدبلوماسية من أجل إحلال السلام لمعالجة العديد من الأزمات

ستشوبها أيضاً المنازعة القائمة بشأن الصيغة التي ينبغي اعتمادها للإشارة إلى بلدي. وتنجم عن هذه المنازعة عواقب أحادية الطرف تضرّ تنميتنا وآفاقنا المستقبلية.

وقد أرسى الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ أسس تطبيع العلاقات بين جمهورية مقدونيا واليونان. وفي الوقت الراهن، يضطلع البلدان بتنفيذ تدابير بناء الثقة، وهو تطور إيجابي للغاية. وثمة زخم جديد يتيح لنا تسوية المنازعة الثنائية القائمة منذ أمد طويل. وأود القول إن كلانا مسؤول عن ارتكاب بعض الأخطاء في أوقات مختلفة، ولكن الهدف الرئيسي الآن هو حل هذه المسألة وتخطيها.

وأعتقد اعتقاداً جازماً أن علينا أن نغتتم فرصة وجود هذا الزخم لإجراء مناقشات بحسن نية، وأن نجد حلاً للمسألة من أجل مستقبلنا المشترك. ونقدر كل التقدير الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام، صاحب السعادة، السيد ماثيو نيميتز، ومساعديه الحميدة في سبيل تحقيق هذه الغاية. وأؤمن إيماناً راسخاً بأن ثمة سبيل لتجاوز مشكلة موقف اليونان من اسمنا الدستوري. فلنتاول، ولو لمرة واحدة، المسألة من وجهة نظر إيجابية.

إن الحفاظ على حسن الجوار وعلى علاقات ودية طريق ذو اتجاهين. وعليه، فإننا ملتزمون بالاضطلاع بمسؤولياتنا، ونتوقع من جيراننا ذات الأمر. وقد سبق أن أعربنا بوضوح عن رسالتنا هذه لأصدقائنا وشركائنا. وأود أن أؤكد هذا مجدداً، من هذه المنصة، حيث ما فتئنا جميعاً نذكر بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. فقد يكون العالم مكاناً تملؤه الغوغاء، لكن أهم الأمور فيه قد تكون شديدة الهدوء. وأعتقد أننا إذا أصغينا إلى شعوبنا، سنسمع صوت العالم.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن جمهورية مقدونيا لا تزال من أشدّ مؤيدي تعددية الأطراف. وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء يداً بيد من أجل تعزيز السلام

وقبل عامين تحديداً، أجريت ثلاثة استعراضات رئيسية بشأن السلم والأمن، قدمت خلالها توصيات قيمة إذا ما نفذت، يمكن أن تساعد الأمم المتحدة على مواكبة الديناميات الأمنية العالمية المتغيرة والاستجابة بفعالية للتحديات الجديدة والناشئة للسلم والأمن بصورة شاملة ومنهجية ومنسقة. وما أسفرت عنه الاستعراضات الرئيسية الثلاثة بوضوح هو أن اتباع نهج سياسي ينبغي أن يكون النهج الرئيسي للأمم المتحدة في تسوية النزاعات. وفي الواقع، ما من وسيلة لتسوية حالات النزاع والأزمات العديدة في أنحاء العالم خلاف الوسائل السياسية. ويصدق ذلك لا على الأزمة في جنوب السودان، الأقرب إلى بلدي، فحسب، بل أيضاً بالنسبة للنزاعات المستعرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك في سوريا واليمن، وكذلك الحالة الخطيرة في شبه الجزيرة الكورية. ولذلك، فإن إعادة تأكيد التزامنا بنص وروح الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية للنزاعات هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله أن نستجيب بفعالية للتحديات العالمية للسلم والأمن التي نواجهها اليوم.

ومع ذلك، من الواضح أن القول أسهل من الفعل. فبدون الإرادة السياسية والتزام الأطراف المتنازعة بإيجاد حل سياسي عن طريق الحوار والتفاوض، لا بد أن يظل السلام يراوغنا. والقصد المشترك وعزم كل الجهات الفاعلة الخارجية المشاركة في البحث عن حل سياسي لحالات النزاع والأزمات ضرورة لا غنى عنها أيضاً. وإن ما يتطلبه الأمن العالمي حالياً هو قيام شراكة عالمية وإقليمية أقوى وأنجع خدمة لمنع نشوب النزاع وللسلام. وما رأيانه المرة تلو الأخرى أنه لا يمكن إحراز أي تقدم ملموس في غياب تلك الشراكة، التي يجب أن تركز على مبادئ التكامل والاتساق. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة على الاضطلاع بدور رائد في صقل تلك الأنواع من الشراكات وفي تقاسم الأعباء وفقاً للميثاق.

ولطالما اعترف بالارتباط بين السلام والأمن والتنمية، وتلك هي الرسالة الرئيسية الواضحة الأخرى المنبثقة عن الاستعراضات

التي يواجهها العالم اليوم. واسمحوا لي أن أؤكد هنا أننا نؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح المنظمة على صعيد المجالات الثلاثة المترابطة، وهي التنمية، والسلام والأمن، والإدارة.

وقد كان بالفعل من دواعي السرور وعظيم الشرف لإثيوبيا أن تضطلع بترؤس أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر الهام الذي يجتمع فيه قادة العالم في نيويورك للمشاركة في هذه الدورة للجمعية العامة، من أجل مناقشة مسائل السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي. ونود أن نعرب عن امتناننا لجميع الوفود التي شاركت في المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي عقدها مجلس الأمن يوم الأربعاء ٢٠ أيلول/سبتمبر، بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر S/PV.8051). ويوصف إثيوبيا من أكبر البلدان المساهمة بقوات، فإنها تولي أهمية كبيرة لتعزيز دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في التصدي للتحديات التي تواجهها السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، الذي قمنا بتقديمه يوم الأربعاء، ونشكر جميع الوفود التي شاركت في تقديم القرار، الذي يؤكد مجدداً الدور المحوري الذي تضطلع به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها إحدى الأدوات الأكثر فعالية المتاحة للعالم من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين وصونهما.

لقد كان واضحاً للغاية منذ بعض الوقت أن العالم يواجه تحديات لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق بالسلام والازدهار. فالتوترات الجيوسياسية التي تذكرنا بالحرب الباردة آخذة في الازدياد. وانتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين. وما زال الإرهاب والتطرف العنيف يثان الفوضى في مختلف أنحاء العالم. والتفاوت العالمي في الدخل لم يعد يشكل تحدياً تنموياً فحسب، بل بات يشكل تهديداً أمنياً أيضاً. وتغير المناخ ليس من نسج الخيال بل هو واقع، ونشهد عواقبه المدمرة للبشرية والكوكب. وما فتئت بلدان، مثل بلدي، تواجه ذلك التحدي المضني لتنميتها.

نمواً في العالم بحلول ٢٠١٧. وبالطبع، ينبغي ألا يدفعنا هذا للتقاعس؛ بل ينبغي أن يدفعنا إلى مضاعفة عزمنا على مواصلة المساعي الرامية إلى التعجيل بالتنفيذ الكامل لتنميتنا الوطنية الحالية التي تدمج أهداف التنمية المستدامة، وسنظل ملتزمين بالتزاماً تاماً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من أجل الاستجابة لمطالب التنمية المشروعة لشعبنا والتصدي للتحديات الإنمائية المتعددة الأوجه. وهذا ليس بالأمر الهين، ولا إن تحدياتنا غير معقدة، وبالأخص تلك المتعلقة بالظواهر الطبيعية.

ونحن في إثيوبيا، شأننا شأن العديد من البلدان الأخرى، نتعامل كل يوم تقريباً مع الآثار السلبية لتغير المناخ. والآن ليس بالوقت المناسب للتشكيك في الآثار المدمرة لتغير المناخ، في حين أن الملايين من إخواننا البشر يفقدون حياتهم وإنجازاتهم الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس. وهذا يحدث في كل مكان في العالم. وقد حان الوقت للتصرف على نحو عاجل وحاسم لمكافحة الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ، ولا سيما آثاره السلبية غير المتناسبة على أكثر البلدان هشاشة، وهي، كما كررنا كثيراً، تكاد لا تكون مسؤولة البتة عن التسبب في تغير المناخ.

فليس الفقر هو التحدي الرئيسي لنا فحسب، بل تغير المناخ أيضاً. والجفاف الذي يسببه تغير المناخ حالياً يؤثر على الملايين من البشر. وبعد التصدي بنجاح للجفاف الناجم عن ظاهرة النينو في عام ٢٠١٥، تواجه إثيوبيا، للسنة الثالثة على التوالي، الآثار السلبية لتغير المناخ. ولذلك، قلت في وقت سابق إن تغير المناخ حقيقة واقعة تشكل خطراً واضحاً على البشرية، لأنه يقوض المكاسب الإنمائية. ونحن نبذل كل ما في وسعنا للتخفيف من آثاره السلبية، بفضل الدعم المستمر والمقدر من شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف. ومع التزامنا بمعالجة الحالة الإنسانية الطارئة الحالية، سنواصل أيضاً تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لبناء اقتصاد أخضر وقادر على الصمود.

الثلاثة الرئيسية بشأن السلام والأمن. والمجتمعات الأكثر ضعفاً وشمولاً للجميع تهيئ بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة، والسلام المستدام عامل مساعد على تحقيق التنمية المستدامة ونتيجة لها أيضاً. وعام ٢٠١٥ كان عاماً بالغ الأهمية في هذا الصدد. والالتزام الذي قطعناه على أنفسنا في هذه القاعة بالخطة التحويلية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والشمولية وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، كان نتيجة اقتناع مشترك بأن مصيرنا ومستقبلنا مرتبطان، وبأن الفقر يمثل تحدياً مشتركاً. وأهداف التنمية المستدامة يعززها اعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي دخل حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، مما عزز الاستجابة العالمية للتهديدات التي تشكلها هذه الظاهرة.

لكن اليوم لم يعد الوقت المناسب للاحتفال بمهدين الإنجازين؛ نحن بحاجة إلى أن نتأمل أين نحن من تنفيذهما. ومع أن أهداف التنمية المستدامة قد أقرها الجميع بكثير من التفاؤل، فإن الحالة الراهنة غير مطمئنة بالمرة. ولم تؤد الأوضاع العالمية منذ اعتمادها إلى ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بفعالية معقولة. وهذه خيبة أمل كبيرة لكل من راودتهم الآمال برؤية شراكة عالمية متجددة بروح خطة عام ٢٠٣٠.

ومن جانبنا، فقد اعتمدنا خطة ٢٠٣٠ بالكامل وبدأنا نشهد نتائج أولية مشجعة في تنفيذها. وقد تابعنا الاستثمار في شعبنا لتحسين رفاهه. وبغية تحقيق تحول هيكلي وتنويع اقتصادنا، تقوم الحكومة بتوسيع قطاع الصناعات التحويلية ومرافق البنية التحتية، التي لا تزال تجتذب المزيد من الاستثمار المحلي والأجنبي. ولتمويل مشاريعنا الوطنية الطموحة، نقوم بتعبئة الموارد المحلية مع الاستفادة إلى أقصى حد من الآثار الإيجابية للمساعدة الأجنبية. ومن خلال تنفيذ سياسات متكاملة "مناصرة للفقراء"، مافتتنا نعمل على الحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة، وقد حافظنا على نمونا الاقتصادي السريع والشامل للجميع. ولذلك، من المتوقع أن تكون إثيوبيا أسرع الاقتصادات

المستدامة، التي أصبحت تشكل التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي. وتعمل الأولويات التي حددها الرئيس والموضوع المختار للدورة الحالية على تسليط الضوء على الصلة الوثيقة بين السلام والعيش الكريم ووجود كوكب مستدام.

ويتمشى اختيار هذه الأولويات وهذا الموضوع مع ما برحنا نبنيه معا على مر السنوات، على النحو المبين في أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اتفقنا عليها قبل سنتين. وينبع هذا أيضا من الأعمال التي قام بها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، خلال الأشهر التسعة الأولى على رأس الأمم المتحدة.

وسيصادف العام المقبل مرور ٧٠ عاما على نشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أول نجاح رئيسي مشترك للأمم المتحدة. وطوال تلك العقود السبعة الماضية، تعلمنا أن الأهداف المشتركة للبشرية جمعاء أهداف مترابطة. لقد أنشئت الأمم المتحدة لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في منع نشوب النزاعات وضمان السلام. وأنشئت جميع البرلمانات والمجالس المحلية، على مر القرون، استنادا إلى ذلك الهدف الأصلي المتمثل في حل النزاعات سلميا واتخاذ قرارات تؤثر علينا جميعا معا. وقد أنشئ هذا البرلمان - تجمع جميع بلدان العالم - أيضا على أساس تلك الرغبة ذاتها.

وبعد وقت قصير، انضم الهدف المتعلق بحقوق الإنسان إلى الهدف الأصلي المتمثل في صون السلام والأمن، ثم انضمت إليها لاحقا الأهداف المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ومواطنيها. وكان هذا تحديدا نتيجة أن المجتمع الدولي بات يدرك العلاقة القوية بين فرص التنمية ومنع نشوب النزاعات. وإن علما أكثر إنصافا ويتسم بقدر أقل من أوجه عدم المساواة، تتاح فيه الفرص للجميع ويحترم اختلافاتنا، سيميل إلى أن يكون عالم أكثر أمنا وسلاما.

وقد حولت الأمم المتحدة تركيزها منذ عدة عقود نحو هدف رئيسي آخر، وهو: الاستدامة، والعناية بالبيئة، وبشكل

والبلدان مثل إثيوبيا ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ خطة التنمية المستدامة تتطلب بيئة دولية مؤاتية لنجاحها في مكافحة الفقر. والقضاء على الفقر وتحقيق الرخاء للجميع، والحفاظ على كوكبنا كلها أمور في متناولنا تحقيقها. ومن المعروف أن العالم لديه الموارد والقدرات الضرورية لتحقيق عالم خال من الفقر. وقد بدأنا، وإن كان بشكل غير متساو، بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكن الوقت هو جوهر المسألة. وتسريع العملية أمر ضروري إن أردنا ألا يتخلف أحد عن الركب. وهذا له مغزى هائل للسلام والأمن والازدهار أيضاً. فالفقر والاقتصادات التي لا تهيئ فرص العمل ليست أرضا خصبة لكي ينمو السلام ويزدهر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هايليماريام دسالن، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، من المنصة.

خطاب السيد أنتوني مارتيني بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة إمارة أندورا.

اصطحب السيد أنتوني مارتيني بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد أنتوني مارتيني بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد مارتيني بوتي (أندورا) (تكلم بالكاتالانية؛ وقدم الوفد نصا بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس، السيد ميروسلاف لايتشاك، على اختياره لموضوع الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. إن الصلة بين السلام والحياة الكريمة هي، بلا شك، إحدى المسائل الرئيسية في عصرنا، كما هو الحال بالنسبة للتنمية

وجميع الحاضرين يعلمون أننا نعيش في عالم يتسم بالتقييم المستمر، إذ تقوم وكالات التصنيف بقياس مدى الملاءمة المالية لبلداننا، وتقوم منظمة التجارة العالمية بتحليل مستوى انفتاح وتربط اقتصاداتنا، وتكفل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحقيق الشفافية والقدرة التنافسية الضريبية السليمة بين الدول. ولم يحدث من قبل أن شهدنا على نحو مكثف القدرة على تقييم مختلف الوكالات والهيئات الدولية، لا سيما في المجال الاقتصادي والمالي.

وهذا أمر إيجابي، ولكن لن يكون الوضع كذلك إذا قصرنا تلك التقييمات على المجال الاقتصادي والمالي. فيجب أن نطالب بإجراء تقييمات بنفس القدر في المجال الاجتماعي، على الرغم من أن التقدم الاقتصادي يضطلع فعلا بدور بالغ الأهمية في بناء عالم أكثر عدلا وأمانا. كما يعد تعزيز العيش الكريم والتنمية الاجتماعية من العناصر الأساسية. وهذا هو ما تمثله الاستعراضات الوطنية الطوعية. فهي وسيلة لقياس كل ما نقوم به لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خطة عام ٢٠٣٠. وستقدم أندورا تقريرها الطوعي في تموز/يوليه المقبل. وما برحت مختلف الوزارات والإدارات في الحكومة الأندورية، في الواقع، تعمل لبعض الوقت لمواءمة سياساتنا الداخلية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وضمان أن تمتثل إجراءاتنا الداخلية مع كل هدف من الأهداف السبعة عشر التي التزمنا بتحقيقها جميعا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

ومن منظور اجتماعي، يكمن أحد الأمثلة الواضحة في الأعمال التي اضطلعت بها أندورا على مدى السنة الماضية لوضع كتاب أبيض بشأن المساواة كأساس لاتخاذ إجراءات شاملة لتعزيز الشمول في القطاعين العام والخاص. وعندما أقول إن أندورا تقوم حاليا بإعداد هذا الكتاب الأبيض، فإنني أشير إلى البلد ككل وليس فقط الحكومة. وبطبيعة الحال، يجب أن تعمل الحكومة والبرلمان باعتبارهما من القادة المبادرين، ولكنها تعمل بمشاركة كاملة من المجتمع المدني.

أكثر تحديدا، مكافحة تغير المناخ. وقد احتفلنا في حزيران/يونيه بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. ولا تزال الأهداف الأربعة - تحقيق السلام، وحقوق الإنسان، والتنمية، والاستدامة - تشكل أولويات. وتترابط الأهداف الأربعة كلها ترابطا وثيقا، وتتطلب جميعها اتباع نهج متعدد الأطراف، إذ أنه ما من بلد، مهما كانت قوته، يمكنه أن يضمن تحقيق السلام والأمن وحده.

وما من بلد، أو أي مجموعة من البلدان، يمكن أن تنفذ سياسات التنمية وحدها، ولا يمكن لأي بلد مكافحة تغير المناخ وحده. ولذلك، يجب أن نواصل التمسك بتعددية الأطراف الشاملة للجميع. فلا يكفي مجرد العمل معا لحل المسائل التي تؤثر علينا جميعا، فالحلول التي نتفق عليها لا يمكن أن تترك أحدا يتخلف عن الركب. ويجب أن تكون الحلول عادلة وشاملة، ويجب أن نتأكد من أنها تعود بالنفع علينا جميعا.

ومن هذا المنطلق، أصبحت أندورا عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩، لأن تعددية الأطراف الشاملة تكتسي أهمية حقا في هذا المجلس تحديدا. ويمثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوضح دليل على أن الأمم المتحدة لا تسعى فقط لأن تكون تجمعا لبلدان العالم فحسب، بل وتريد أن تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة المواطنين في جميع أنحاء العالم. وعلى نحو ما ذكر الأمين العام، إذا كانت التنمية هي العامل الأساسي في منع نشوب النزاعات، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يشكل أداة رئيسية لتحقيق ذلك.

كما تضطلع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بدور رئيسي. ولهذا السبب، ستشارك أندورا في الجولة المقبلة من الاستعراضات الوطنية الطوعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، التي ستقيم تنفيذنا لخطة عام ٢٠٣٠، فضلا عن تسريع تطبيقها الفعال.

من الصراعات الحالية. ويعمل المفهوم الجديد للاستدامة على إحداث تغيير جذري في الأفكار التي كانت لدينا بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويؤسفني أن أتكلّم عما هو بديهي، ولكن إذا دمرنا كوكبنا، فلن تكون هناك إمكانية الكلام عن السلام أو الأمن أو التنمية. لذلك، إن مكافحة تغير المناخ سوف تحظى بالكثير من النقاش المتعلق بالإجراءات والمبادرات الدولية الآن وفي المستقبل. لهذا السبب، ثمة سبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ترتبط مباشرة بالمسائل البيئية. ومن الأساسي أن يعتمد جزء كبير من الإجراءات الداخلية التي تتخذها حكوماتنا إلى معالجة هذه المسألة.

ولقد أصبحت أندورا تدرك جيداً في الآونة الأخيرة مدى أهمية مكافحة تغير المناخ، وبرهنا على ذلك من خلال الوقائع. فبفضل برنامج المعونة الطموح، أصبحنا أحد أكثر بلدان العالم زيادة في عدد السيارات الكهربائية، وأحد أكثر البلدان نقاطاً لشحن المركبات بالطاقة الكهربائية لكل فرد. وبالنظر إلى أن تدفئة المباني هي أحد أكبر المصادر عندنا لانبعاثات غازات الدفيئة، فنحن نستثمر بشكل كبير في مشاريع الشبكة الحرارية التي تجعل توليد الحرارة شأناً مركزياً، مما يجعلها أكثر كفاءة وأقل تلويثاً. ونعكف أيضاً على تنفيذ سياسة الحوافز والالتزامات لتعزيز الإنتاج الذاتي من قبل المواطنين عن طريق الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية أو الطاقة الحرارية الأرضية. وأخيراً، إننا بصدد صياغة قانون حول التحول في مجال الطاقة وجعل جميع هذه السياسات إلزامية.

وكما أعلن معظم أعضاء المجتمع الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نحن لا نريد أن يبقى نضالنا مجرد كلمات أو تعبيرات عن حسن النوايا من دون ترجمتها إلى أعمال ملموسة. لذلك، نرحب بمبادرة إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، شريكة بلدنا، التي تقضي بتعزيز الاتفاق العالمي من أجل البيئة،

وسوف يؤدي الكتاب الأبيض إلى قانون المساواة، الذي ينبغي أن يكون الأداة الرئيسية في جهودنا الرامية إلى القضاء على التمييز الذي لا يزال قائماً في مجتمعنا.

ومن الواضح أن جميع هذه الأعمال تتماشى مع الهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف ١٠ المتعلق بالحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفي ما بينها. وتعددية الأطراف الشاملة للجميع، التي ذكرتها قبل قليل، ينبغي ألاّ تسود في الجمعية العامة فحسب، بل أن نُهتدي بها أيضاً في سياساتنا الداخلية. وعلى الصعيد الوطني، نحن بحاجة إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة وإيجاد الحلول التي تكون لصالح الجميع.

وفي إطار السياسات الداخلية، فإن الأمثلة الأخرى على ما تقوم به أندورا تشمل التعليم الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالهدف ٤ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والجهود التي تبذلها أندورا في سبيل تعزيز المهارات التعليمية تنطوي، في حالتنا، على صون وتحسين التعايش بين النظم التعليمية الثلاثة - الإسبانية والفرنسية والأندورية - وجميعها عامة ومجانية ومفتوحة للجميع. كما تشمل حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية كجزء من المنهج الدراسي الأكاديمي لأطفالنا وشبابنا. وجميع تلك الأعمال تتوافق أيضاً مع أهداف التنمية المستدامة وتسترشد بها. وثمة مثال جيد على التزامنا بمعايير التعليم الدولية هو ما تمّ مؤخراً من قيام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) باعتماد اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، وهي صك دولي رئيسي من أجل تعزيز تكافؤ الفرص.

وهناك صلات بين السلام وحقوق الإنسان والأمن والتنمية الشاملة للجميع، ومن الواضح أيضاً أننا ننظر بشكل متزايد إلى مكافحة تغير المناخ بوصفه ركيزة رئيسية من ركائز ذلك الصرح. وتدمير النظم الإيكولوجية والكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ أمران يؤثران على أشد الناس ضعفاً بشكل أكثر مباشرة وأكثر قسوة، لأن شح الموارد الطبيعية هو السبب الجذري للعديد

إحدى الخطوات الأولى التي اتخذها الأمين العام غوتيريش كانت المشروع المعني بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وإذا كنا نؤمن حقاً بأن هناك علاقة وثيقة بين السلام، وحقوق الإنسان، والتنمية، والاستدامة، فإننا نتوقع، منطقياً، من مختلف الهيئات واللجان التي تُعنى بمسائل من هذا القبيل أن تعمل معاً بطريقة منسقة، تماماً كما هو منطقي وضروري معالجة المشاكل المحددة من جانب إدارات محددة. والبرهان على أن الأمين العام يقوم بعمل جيد هو قراره بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب برئاسة وكيل للأمين العام.

إن الأصوات التي تعبر عن أهمية مكافحة الإرهاب باتت تُسمع عالية خلال السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم. ولقد شهدنا نحن أبناء أندورا كيف عانى جيراننا الأوروبيون مباشرة من عواقب تلك الكراهية البغيضة. وفي إسبانيا خلال الشهر الماضي، ثمة بلدتان في كتالونيا قريبتان منا نحن أبنا أندورا هما برشلونة وكمبريلس عانتا في الآونة الأخيرة أيضاً من هذه الظاهرة.

والسلام والأمن لهما بُعد أكثر تعقيداً اليوم مما كان عليه الحال قبل ٧٠ عاماً. ففي منتصف القرن العشرين، وبعد حربين عالميتين، كان صون السلم والأمن مسألة يمكن معالجتها وتسويتها هنا في الجمعية العامة من خلال الحوار الصريح والتعاون الفعال من جانب البلدان وفي ما بينها. كما أدت الدبلوماسية الثنائية دوراً هاماً. واليوم، أمام التهديد العالمي المتمثل في الإرهاب، في الوقت الذي ما زالت فيه الدبلوماسية فيما بين الدول تكتسي أهمية بالغة لتسوية مسائل السلم والأمن، فإنها تتطلب أيضاً اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة الإرهاب والقضاء على أسبابه الجذرية.

وللأمين العام بالتالي أن يعول على تأييد أندورا لإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب والتدابير الأخرى الرامية إلى تحسين أداء المنظمة وتوفير الردود الفعالة التي يتوقعها مواطنو العالم منا جميعاً.

بحيث يضم ويوائم بين جميع الاتفاقات الموقعة والمنفذة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ وصولاً لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ - لأن المهم أنه ينبغي لجميع الإجراءات العالمية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ أن تدرج في الحقوق والالتزامات المحددة للدول والأفراد. وترحب أندورا أيما ترحيب بالعمل الذي أنجز حتى الآن بشأن الاتفاق العالمي، الذي يشمل، كحق أساسي للأفراد، الحق في بيئة سليمة وصحية. وفي هذا الصدد، فإن دستورنا لعام ١٩٩٣ كان رائداً في هذا المجال، لأنه يشمل الحق في البيئة بوصفه حقاً من حقوق المواطنين، وهو بالتالي واجب على السلطات العامة.

والاتفاقيات الدولية المختلفة لحماية البيئة يجب أن تتحول إلى إجراءات تكون لها آثار ملموسة بالنسبة إلى الناس، لأن الآثار السلبية لتغير المناخ والاحترار العالمي أصبحت ملموسة منذ بعض الوقت، وهي تؤثر تأثيراً سلبياً للغاية على كوكب الأرض وسكانه. وتخطر في بالي بشكل خاص شواغلنا تجاه جزر المحيط الهادئ، التي يهددها ارتفاع مستويات سطح البحر، أو النظام الإيكولوجي الهش في البلدان الجبلية، مثل أندورا، أو قوة التدمير الكبيرة الناجمة عن الأعاصير التي ما فتئت تضرب منطقة البحر الكاريبي في الآونة الأخيرة.

ونحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعددية الأطراف التي تشمل الجميع ولا تترك أحداً متخلفاً عن الركب. ولكننا بحاجة أيضاً إلى تعددية أطراف فعالة، تعمل وتحرز نتائج ملموسة وتواجه مشاكل الناس. والعمل لتحقيق ذلك يبدأ هنا في مقر الأمم المتحدة حيث يجب على المنظمة تلبية احتياجات البلدان ومواطنيها معاً. والمهمة الأولى لأي منظمة - من شركة خاصة إلى حكومة - هي مهمة داخلية، أي كفالة أن يتواءم أعضاؤها وتتواءم هياكلها مع الأهداف النهائية، وأن يكونوا مستعدين جيداً لتلبية الاحتياجات المختلفة. وبالتالي، نرحب بحقيقة أن

أوروبا. وسيوضح ذلك أيضا في الشهر القادم، عندما تستضيف أندورا الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن ترشحنا لتنظيم مؤتمر القمة الأيبيرية الأمريكية في عام ٢٠٢٠. إن الجماعة الأيبيرية الأمريكية في حداد اليوم على ضحايا الزلزال الذي ضرب المكسيك يوم الثلاثاء الماضي. وليكن في علم حكومة وشعب المكسيك أن بإمكانهما التعويل على تعاطف وتضامن إمارة أندورا.

وكما قلت، فإن تفانينا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة واضح وثابت. وللأمين العام أنطونيو غوتيريش أن يعول على أندورا في المساعدة على بناء عالم مستدام وآمن ومنصف، وكفالة أن بناء هذا العالم سيشمل الجميع دون ترك أحد يتخلف عن الركب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس حكومة إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد أنطوني مارتى بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا من المنصة.

خطاب السيد حسن علي خيرى، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية.

اصطحب السيد حسن علي خيرى، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد حسن علي خيرى، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد خيرى (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. أنقل إلى الجمعية أحر التحيات وأطيب التمنيات من رئيسنا، فخامة السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، وكامل حكومة وشعب جمهورية الصومال الاتحادية.

إن مسألة فعالية الأمم المتحدة ليست هامة بالنسبة للأمين العام وحده، بل لنا جميعا، نحن الدول الأعضاء في المنظمة. وعلينا جميعا أن نعمل لكفالة أن الاتفاقات العالمية، بدءا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، اتفاقات ملزمة حقا، ولكي نقيم بشفافية درجة امتثال مختلف البلدان لتلك الاتفاقات، ولتفادي أن تصبح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مشلولين أو مكتوفي الأيدي في مواجهة التحديات الجسام والكوارث الكبرى في عصرنا.

ولهذه الأسباب أيدت أندورا وستواصل تأييدها لنظام روما الأساسي وتعديلات كامبالا، التي تتيح للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة ولايتها القضائية في حالات جريمة العدوان، التي تنتهك بوضوح ميثاق الأمم المتحدة. إن السماح للمحكمة الجنائية الدولية بالتصرف بحكم اختصاصها في أخطر الحالات دون الحاجة إلى إحالة من مجلس الأمن خطوة مجدية إلى الأمام لسيادة القانون على الصعيد الدولي.

ولنفس السبب، ستواصل أندورا تأييد المبادرات الساعية إلى تقييد استخدام حق النقض من جانب الأعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن في حالات الإبادة أو انتهاكات حقوق الإنسان. ونرى أن الإعلان السياسي الذي اعتمد قبل عامين بمبادرة من الجمهورية الفرنسية والولايات المتحدة المكسيكية، وينص على تعليق حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، منهج جيد للعمل.

وينبغي ألا يندesh أحد لحقيقة أن أندورا مدافع مخلص عن النظام المتعدد الأطراف. شأننا شأن البلدان الصغيرة الأخرى، ونحن على يقين من أن التحديات الرئيسية لعصرنا يجب التصدي لها عالميا، وأن ما يمكن لبلدان مختلفة أن تفعله لنفسها سيكون ضئيلا إن لم يكن هناك عمل عالمي ومنسق. ولهذا يركز قدر كبير من سياستنا الخارجية على المنتديات المتعددة الأطراف، كما أظهرنا قبل أربع سنوات أثناء رئاسة أندورا لمجلس

الخطيرة خارج نطاق سيطرة الحكومة الصومالية. سيكون من شأن تخفيف عبء الديون الأثر المتمثل في إتاحة التمويل التساهلي وجذب الاستثمارات الأجنبية وإتاحة فرصة حيوية الأهمية للحفاظ على جهودنا الإصلاحية وبالتالي تنشيط اقتصادنا. نحن نعمل بالفعل مع المؤسسات المالية الدولية صوب هذا الهدف ومن خلال هذا المحفل، نلتزم بدعم المجتمع الدولي.

لا يزال الإرهاب إحدى التحديات الملحة التي تواجهنا. وقد طالت تداعياته جميع أنحاء العالم. أما والحالة كذلك، فإن توحيد صفوفنا في التصدي لهذه الآفة على نحو جماعي ومستدام، أمر بالغ الأهمية. وينبغي ألا ندخر جهداً في كبح نمو ونفوذ التنظيمات الإرهابية الدولية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، الذي كما نعرف، يعتبر من المؤثرين الأساسيين في الإرهاب المحلي. ولذا ينبغي تكثيف التدخلات العسكرية ضد هذه الجماعات الإرهابية. في الصومال، قطعنا خطوات هامة أضعفت قدرة حركة الشباب.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر المشاركين في بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال لما يقدمونه من توضيحات ودعم ثابت وتفان وتضامن في مكافحة حركة الشباب. ومن أجل ضمان استدامة هذه المكاسب، نركز على تعزيز القدرة العسكرية لقوات الأمن الوطنية. غير أن حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال يحد بدرجة كبيرة من تحقيق ذلك الهدف. وسوف تواصل حكومة الصومال الاتحادية العمل مع مجلس الأمن والجهات الفاعلة ذات الصلة على خريطة الطريق التي وضعناها بغية رفع الحظر المفروض على الأسلحة.

إنّ الفقر وقلة التعليم وفرص كسب العيش تظل من العوامل المساهمة في نمو التطرف العنيف. ففي جميع أنحاء العالم، كثيراً ما يتعرض الشباب الذين خاب أملهم لخطر الاستغلال من جانب الشبكات الإجرامية، بما في ذلك الإرهابيون. إنّ الحاجة الملحة إلى الاستثمار في التعليم وبناء المهارات وإيجاد فرص

أود في البداية أن أهنيء رئيس الجمعية العامة على تولي هذا المنصب والتوجيه القدير لهذا الجهاز صوب دورة ناجحة. لقد احتفلنا أمس باليوم الدولي للسلام، وهو يوم يدعو إلى التكاتف والتضامن مع الذين أرغموا على الفرار من ديارهم والذين تركوا ديارهم بحثاً عن حياة أفضل. إن موضوع دورة الجمعية العامة هذا العام يتحدث عن السلام والحياة اللائقة على كوكب مستدام.

والتشابه في التركيز يتجاوز الصدفة إلى الإقرار بأن السعي من أجل السلام والحياة اللائقة والاحترام والسلامة والكرامة مطلب عالمي. غير أنه بعيد المنال بالنسبة لملايين الناس في العالم اليوم. فمن سورية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن شعب الروهينغا في ميانمار إلى شعب ليبيا، لا يزال عدد النزاعات الجديدة والتي طال أمدها مرتفع بدرجة غير مقبولة.

وقد كان شعب الصومال لسنوات عديدة ضحية للحروب والمجاعة والفقر، مما أدى إلى تشرذم البعض داخلياً وإلى قيام البعض الآخر بالرحلة المخوفة بالمخاطر إلى الخارج. ولذلك نحن نعرف جيداً ضرورة أن يفتح الآخرون أبوابهم أمام اليائسين والمضطربين الذين يبحثون مثلنا عن حياة آمنة وكرامة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الذين، حتى في هذه الأوقات الصعبة، لا يزالون يتحلون بهذه الروح الواحدة من التقاسم والاهتمام.

إن الصومال ينهض، ونحن عازمون على مواصلة الدرب. وهدفنا هو الإسهام إيجابياً في تقدم منطقتنا وقارتنا وعالمنا. ورغم التحديات الهائلة، من بين أمور أخرى، نعمل على تحسين الأمن وإعادة بسط القانون والنظام وإجراء الإصلاحات السياسية والاجتماعية الاقتصادية الضرورية. وما أحرزنا من تقدم حتى الآن هو نتاج دخول الشعب الصومال عهد جديد ومواصلة شركائنا الثابتين المضفي معنا في رحلتنا نحو السلام والازدهار.

وسنواصل وضع التدابير لتعزيز تقدم الصومال، بما في ذلك من حيث توليد الإيرادات. غير أن هناك بعض التحديات

يحتاج الاتفاق الجديد إلى تحسين. ومع ذلك، فإن مبادئ المساءلة المتبادلة المتضمنة في إطار برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي هي تماما ما تحتاج إليه البلدان الهشة كالصومال. وفي كثير من الأحيان، لا تنفذ التعهدات في وقت لاحق. وينبغي ألا يحدث ذلك، لأنّ البلدان الضعيفة تعتمد على هذا الدعم في إعادة بناء الدول. وعلى العكس من ذلك، كثيرا ما يشعر الشركاء في التنمية بالإحباط بسبب ضعف الشفافية ومؤسسات المساءلة الموجودة في البلدان الهشة. هذا هو أحد الشواغل المشروعة، وبوصفنا دولا ضعيفة، علينا التصدي على نحو أفضل للفساد وسدّ التسريبات. لقد اتخذت الصومال مؤخرا خطوات جريئة للتصدي للفساد. إنّ مشروع قانون مكافحة الفساد، وهو أمر بالغ الأهمية في وضع تدابير من أجل الحكم الرشيد والمساءلة، حظي بموافقة مجلس الوزراء، ومعروض على البرلمان لإقراره. وأكدت مجددا قيادة بلدي أيضا سياسة عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بالفساد.

فيما يتعلق أيضا بالتمويل، يجب علينا إيجاد تمويل يمكن التنبؤ به لبعثات حفظ السلام من خارج الأمم المتحدة. وينطبق هذا بصورة خاصة على بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. فخلال ما يربو على عقد من الزمن، سجلت بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال نجاحا هائلا، ومع ذلك، لا تزال تعمل بدون التيقن من تمويلها كل سنة. ونحن نعتقد أن الاستثمار في حفظ السلام أمر جدير بالاستثمار في بناء السلام وبناء الدولة. وقد لمسنا عوائد هذا الاستثمار في الصومال. وأتطلع إلى أن يدلوا شركاؤنا بدلهم في هذه المسألة خلال الأسابيع والأشهر القادمة.

إنّ أحد العناصر الأساسية لبناء السلام وبناء الدولة يتمثل في الطريقة التي يتعامل بها أي بلد مع المهمشين فيه والذين لا صوت لهم. تقوم المرأة بدور حاسم في عملية صنع القرار وتمثل استثمارا في المجتمع. وعلى الرغم من العديد من التحديات

كسب العيش لشبابنا أمر بالغ الأهمية. وتناول تلك العناصر الاستراتيجية الرئيسية بغية مكافحة الإرهاب مهمة هائلة تتطلب اتباع نهج شمولي وتوفير موارد تتناسب معه. وما زلنا نخب بأصدقاء الصومال ليهبوا لمساعدتنا في هذا المشروع الهام.

لا يمكننا الحديث عن كوكب مستدام بدون إبداء الالتزام بجعل العالم مكانا صالحا للعيش فيه لأنفسنا وللأجيال المقبلة. والصومال أحد البلدان التي مزقتها دوامة الكوارث التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية التي نجحت بصورة مباشرة عن التدهور البيئي. فالأمطار الشحيحة تؤدي إلى فشل المحاصيل ونفوق المواشي، مما يؤدي إلى الجفاف والجوع في وقت لاحق. وفي الوقت الراهن، لا تزال الحالة الإنسانية هشة للملايين من الصوماليين بينما تتواصل الآثار المؤلمة نتيجة للجفاف الحالي الذي ما فتئ يهدد بالتحول إلى مجاعة. تقتضي خططنا الإنمائية الوطنية وضع خريطة طريق واضحة وواقعية لكسر تلك الحلقة المفرغة. بيد أن الصومال والعديد من البلدان الأخرى التي تعاني من تبعات تغير المناخ غير قادرة على إيجاد الموارد اللازمة للتصدي لهذه المشكلة المتزايدة. وفي ذلك الصدد، نحض جميع الدول الأعضاء على مواصلة تحسين اتفاق باريس، الذي ينطوي على إمكانية التخفيف من آثار تغير المناخ. وبالمثل، فإن بلدانا نامية مثل الصومال بحاجة إلى الاستثمار في مبادرات طويلة الأجل، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية، وحفظ المياه، والأغذية المبكرة والإنتاج الحيواني، وإيجاد فرص كسب العيش.

يتعين علينا أن نعمل بصورة أفضل على ترشيد التنمية العالمية وهياكل المعونة، لا سيما بالنسبة للدول الهشة. وعلينا إعادة النظر في النماذج السائدة واتخاذ خطوات جريئة وابتكارية لتحسين ذلك الهيكل. إنّ الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة، الذي أعتمد في كوريا الجنوبية في عام ٢٠١١، بالتأكيد خطوة كبيرة في ذلك الاتجاه. لقد أيدت الصومال بشكل كامل الاتفاق الجديد. ولكن رغم جميع نقاط قوتها،

لحقوق الإنسان، التي تتمثل مهمتها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، خطوة هامة في هذا الاتجاه. والتشريعات الحيوية المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل قانون الجرائم الجنسية الذي سيتم اعتماده قريباً، توفر الأدوات اللازمة لمكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الجنسية. وعلى الرغم من أننا مغرمون بتقاليدنا، فإن ذلك ينبغي ألا يكون سبباً للتغاضي عن الإفلات من العقاب. وحكومة بلدي مصممة على إيجاد السبل الممكنة لمواءمة نهجنا التقليدي لتسوية المنازعات ونظام العدالة التقليدي، بطريقة تحترم حقوق الإنسان لشعبها.

ولا تزال الأمم المتحدة أهم منبر مشترك في العالم تعمل فيه الأمم على تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف. إن احترام كل دولة للاستقلال السياسي للدول الأخرى، وسيادتها وسلامتها الإقليمية، هو مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة. وهو أحد المبادئ التي ينبغي احترامها وتعزيزها في جميع الأوقات، ولا سيما عند التعامل مع الدول الهشة، مثل الصومال.

ختاماً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤيد عملية إصلاح الأمم المتحدة. فالمنظمة تعمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار على مدى عقود من الزمن، وأؤمن إيماناً راسخاً بأن خطة الأمين العام للإصلاح ستفضي حتماً إلى مؤسسة أكثر دينامية واستجابة بكثير. وبوصفنا بلداً استفاد من منظومة الأمم المتحدة، شهدنا أيضاً أنه يمكنها تحسين كفاءتها العامة.

وبذلك، أود أن أختتم بياني بتذكيرنا جميعاً مرة أخرى أنه يجب علينا مضاعفة جهودنا الرامية إلى التركيز على السلام والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام. وسيستدعي ذلك اعترافاً جماعياً بأن ما يحدث في أحد أرجاء العالم يؤثر على أحد أرجائه الأخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية على البيان الذي ألقاه للتو.

التي تواجهها، خططت الصومال خطوات كبيرة في ذلك الصدد. فخلال الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١٦، زادت نسبة النساء في البرلمان من ١٤ إلى ٢٤ في المائة. وعلى الرغم من أننا لم نحقق هدفنا المتمثل في نسبة ٣٠ في المائة، غير إن الوضع قد تحسن بشكل ملحوظ عما كان عليه قبل بضع سنوات.

قبل ستة أشهر، إبان تشكيل مجلس وزراء بلادي، عينت ست نساء في حكومتي. ويتبوأ بعضهن أهم المناصب في بلدنا، بما في ذلك في مجالات التجارة والصناعة والصحة والشباب والرياضة، وحقوق المرأة وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وفي الصومال، قامت المرأة بدور أساسي خلال أسوأ أوقاتنا. وبالإضافة إلى أن المرأة أم وزوجة وشقيقة، فإنها تؤدي أيضاً دوراً أساسياً في الاقتصاد غير الرسمي. ورغم أن الكثيرات منهن يعشن كلاجئات ومهاجرات ما زلن شريان الحياة لأسرهن من خلال التحويلات المالية التي يرسلنها إلى الصومال.

وبالمثل، يضطلع الشباب بدور حيوي في بناء السلام وبناء الدولة. وزاد عدد الشباب في برلماننا زيادة كبيرة جداً. وقمت أيضاً بتعيين عدد من صغار الشباب في مناصب وزارية رئيسية. كان أحدهم السيد عباس سيرايجي، الذي قُتل بصورة مأساوية في أيار/مايو. لقد كان منارة أمل للشباب في الصومال. وبما أنه ترعرع في أكبر مخيمات اللاجئين في كينيا، عمل جاهداً، والتحق بالدراسة، واشتغل مع العديد من وكالات الأمم المتحدة. وقد عينته في منصب وزير الأشغال العامة والتعمير عندما كان عمره ٣١ سنة. على الرغم من أنه لم يعد معنا، إلا أن تعيينه كشف الإمكانيات التي لدى الآلاف من الشباب في جميع أنحاء البلد. وأثبت لهم أن الحياة في مخيمات اللاجئين، مهما كانت قاسية، لا تعني نهاية الأمل.

إن حقوق الإنسان هي إحدى المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. ونحن نعمل جاهدين لضمان احترام حقوق الإنسان لجميع الناس. وسيكون إنشاء مؤسسات مثل اللجنة الوطنية

إننا نجتمع مرة أخرى للمرة الثانية والسبعين في تاريخ الأمم المتحدة من أجل إجراء تقييم للأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية العالمية. ونحن نفعل ذلك في ظل منعطف حاسم في تاريخ البشرية؛ والواقع أن هذا هو الوقت المناسب للتفكير الجاد في دور المنظمة في القرن الحادي والعشرين - إن الأمم المتحدة هي محط آمال البشرية وثقتها الكبيرين في حياة أفضل للجميع. وقد خفت حدة اليأس التي عمّت العالم بعد الحرب العالمية الثانية مع اعتماد أسلافنا لمثل عليا عندما اجتمعوا في سان فرانسيسكو، وعقدوا العزم على

”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب؛

”إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقدره وبالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وبين الأمم كبيرها وصغيرها، و؛

”تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح .“

ومن المحزن أن نتكلم اليوم عن عالم يتراجع ببطء إلى ما كان عليه قبل سبعة عقود. إن التحديات المعقدة والمتعددة الأوجه التي تحاصرنا تهدد بتقويض الخطوات الجديرة بالثناء التي قطعتها الأمم المتحدة منذ إنشائها. والنزاع بين الدول وفيما بين الدول يميز عالمنا المعاصر. ومن أزمة اللاجئين العالمية إلى انتشار الإرهاب، فإن قدرة الأمم المتحدة على التسوية الفعالة للنزاعات، قد وضعت على المحك. إن تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، إلى جانب الانتهاك الصارخ لقرارات مجلس الأمن، ومعاودة عدم انتشار الأسلحة النووية، يفصح عن سباق التسلح الذي يتشكل في ذلك الجزء من العالم.

وكأن ذلك لم يكن كافيا، فاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون - وهما المبدأان اللذان يدلان على جوهر الأمم المتحدة ذاته - لا يزالان موضع استهزاء بالإفلات من العقاب. ويواجه

اصطُحِب السيد حسن علي خيرى، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية، من المنصة.

خطاب السيد طوماس موتسواهياي تابانه، رئيس وزراء مملكة ليسوتو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

اصطُحِب السيد طوماس موتسواهياي تابانه، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد طوماس موتسواهياي تاباني، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد تاباني (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. إن حياته المهنية البارزة كدبلوماسي تبعث على ثقتنا في دوره ناجحة. وأؤكد له دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين أثناء فترة ولايته. أود أيضا أن أسارع إلى الإشادة بسلفه، السيد بيترو طومسون، على قيادته المتميزة للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. فقد نهض بتلك المسؤولية الكبيرة بشكل جيد للغاية، وبطريقة جديرة بالثناء، ويقدر كبير من المهارة والتفاني.

كما شهدنا خلال الدورة السابقة انتخاب الأمين العام الجديد، السيد أنطونيو غوتيريش، الذي يقترن سجله الناصع وخدماته المتميزة داخل الأمم المتحدة، بثروة من المعرفة والخبرة، ويبعث فينا الأمل بأنه سوف يتصدى لتحديات منصبه الجديد ببراعة على الفور. ولذلك، فإننا نهنئ الأمين العام على تعيينه المستحق بجدارة، ونتمنى له النجاح في الرحلة الطويلة القادمة. ونشيد في الوقت نفسه بالأمين العام السابق، السيد بان كي - مون، على ما قام به من عمل جيد. فقد أدى مهام منصبه الرفيع بشرف وبمهارة دبلوماسية بارعة.

للغاية تتمثل في إعادة هيكلة جميع مؤسسات الحكومة الهامة. وفي ذلك الصدد، نعزم الشروع في تنفيذ برنامج إصلاح طموح، لكنه قابل للتحقيق. ونحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل لقرارات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمضي بليسوتو في مسار لعملية إصلاح شاملة، ستكون مؤلفة من إصلاحات دستورية وبرلمانية وانتخابية وإصلاحات للقطاع العام، وللقطاع الأمني. وهي ممارسة ستشمل جميع أصحاب المصلحة الذين عليهم أن يعملوا بالتزام حقيقي وكامل على إنشاء نظام سياسي مستقر يفضي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويدل تصميمنا والتزامنا بتنفيذ قرارات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بوصفنا الحكومة الجديدة لليسوتو على التزامنا بالعمل بالتوافق مع هيئتنا الإقليمية سعياً إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في بلدنا وفي المنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي برمتها. لقد أحرزنا تقدماً جيداً في تنفيذ قرارات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أعقاب توصيات القاضي مبابي فوماي، التي وضعت أثناء تحقيقه في ليسوتو عقب الاغتيال الوحشي لقائد جيش ليسوتو، اللواء ماهاو في حزيران/يونيه ٢٠١٥. إنني أقف أمام هذه الجمعية اليوم بأسى وخذلان كبير لأبلغ، مرة أخرى، باغتيال قائد جيش ليسوتو، اللواء خوانتلي موتسو - موتسو، قبل أقل من ثلاثة أسابيع في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ على يد اثنين من كبار ضباط الجيش اللذين بدورهما، أطلق عليهما الرصاص وقتلا على يد الحراس الشخصيين اللواء. وبالرغم من تلك التحديات الشاقة لعدم الاستقرار السياسي والأمني التي يبدو أنها تهمز مملكتنا الجبلية الصغيرة، فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقف بحزم وراءنا باعتبارنا كتلة إقليمية بغية استعادة السلام والاستقرار السياسي والأمن وسيادة القانون في ليسوتو.

وفي ذلك السياق، أود أن أشكر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وشركاءنا في التنمية، وأصدقاء ليسوتو، والاتحاد الأفريقي

النساء والأطفال بالأخص أسوأ أشكال الاعتداءات الوحشية في العالم، ولا سيما في البلدان التي تعاني من النزاعات. وما زال الفقر أيضاً يشكل عبئاً مروعاً على البلدان النامية، مما يقوض جهودها الرامية إلى إعادة توجيه اقتصاداتها نحو تحقيق مكاسب كبيرة بنمو حقيقي. وكانت نتيجة ذلك السيناريو أنه لم يعد أمام معظم الفئات السكانية التي تعاني من الفقر، أي خيار سوى استخدام أساليب البقاء الاقتصادية غير التقليدية في بعض الأحيان، للحفاظ على سبل عيشهم.

وفي هذا السياق، نرحب بموضوع هذه الدورة: "محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام". إن هذا الموضوع يتفق تماماً مع المبادئ ذاتها التي يقوم عليها إنشاء الأمم المتحدة. وهذا هو ما تمثله المنظمة. إن التعقيدات والثنائيات التي يتسم بها وجود البشرية على هذا الكوكب، وأوجه التفاوت التي تسود بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المتخلفة النمو، ستنتهي إذا أردنا أن نبقي أوفياء لمهمتنا وأن نركز على الناس في مسار التنمية في بلدنا.

وفي حين تعتنق أهداف التنمية المستدامة مفهوم الرخاء الشامل لجميع المجتمعات، فإننا أيضاً ندرك أن ذلك المثل الأعلى، في جوهره، لا يزال بعيد المنال. ونحن بحاجة إلى المضي قدماً بشكل تعاوني في مسعى تحقيق السلام وكفالة حياة كريمة للجميع. وفي الواقع، إن من واجب المجتمع الدولي بأسره العمل على نحو موحد فيما نسعى لاستعادة السلام ونشر استجابة عالمية لمثلنا الأعلى المذكور. ولتحقيق لتلك الغاية، يتمثل التحدي الفوري في وضع استراتيجية جديدة تتضمن أهداف التنمية المستدامة وتدمجها بشكل متعدد الأبعاد في المفهوم، على النحو المحدد في الموضوع.

إننا ندرك أن زمام مصيرنا، في ليسوتو، في أيدينا وأن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والمتكافئة تقع على عاتقنا. وبوصفنا إدارة نصبت حديثاً، فإننا حددنا لأنفسنا أهدافاً نبيلة

وعلاوة على ذلك، تواصل ليسوتو التعامل مع آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يعد أكثر انتشارا في صفوف الشباب، اللائي يمثلن العمود الفقري لاقتصادنا. ويمثل تمكين المرأة مركز تنسيق لسياستنا الإنمائية ونعتقد أن ترفيع المرأة إلى المناصب القيادية، على السواء في القطاعين الخاص والعام، سيؤدي إلى قيام مجتمع أكثر انصافا ورخاء في ليسوتو. إننا ندرك أن الفقر ووباء الإيدز يسيران جنبا إلى جنب ولذلك، فإن سياساتنا للقضاء على الفقر تستهدف أشد الفئات ضعفا، بما في ذلك المسنون وأيتام الإيدز والنساء والشباب. ولا نزال ثابتين في ضمان معالجة تلك الأهداف، لأنها من العناصر الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة.

وعلى الجبهة الاقتصادية، لا تزال ليسوتو، شأنها شأن غيرها من البلدان النامية غير الساحلية، تواجه تحديات فريدة مرتبطة ارتباطا أصيلا بموقعها الجغرافي الفريد. ولا يزال عبء ارتفاع تكاليف النقل والإجراءات المرهقة والبطيئة لتجهيز الصادرات تشكل عوائق خطيرة أمام تجارتنا الخارجية. ويكفي أن أشير إلى ضرورة زيادة المساعدة الدولية في تطوير الهياكل الأساسية وبناء القدرات المؤسسية، فضلا عن التصنيع والنهوض بالقدرة الإنتاجية، ليس لأقل البلدان نموا فحسب، بل أيضا لجميع البلدان النامية.

وتظل ليسوتو مؤيدا لصون السلام والأمن الدوليين. ونشعر بانزعاج بالغ من استمرار أعمال العنف في سوريا، وبعض البلدان الأفريقية وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط. وأضاف ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بعدا آخر إلى آفة الإرهاب الدولي. وأصبح التنظيم قوة للتدمير، وهو يجلب الفوضى على نطاق عالمي. ونشعر بالتشجيع من الجهود الأخيرة الرامية إلى تقليص الحدود والأراضي الواقعة في نطاق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونتيجة لاستمرار أعمال العنف في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، زاد عدد السكان اللاجئين في

والأمم المتحدة على دعمهم الثابت في ضمان حماية الديمقراطية في ليسوتو، وسعيا لتحقيق نموها الاقتصادي واستقرار أمتها.

وعلى جبهة التنمية، يسرني أن أبلغ بأن حكومة ليسوتو ملتزمة بالحفاظ على الانضباط المالي من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني، وحفز النمو والنشاط التجاري، مع المحافظة على البيئة. وفي الوقت نفسه، نحن ملتزمون بشكل ثابت بمكافحة الجريمة والفساد على جميع المستويات في مجتمعنا، وفقا للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يقر بأن الفساد يؤدي إلى تقويض جهود مكافحة الفقر والمساواة بين الجنسين. كما أن الفساد يعمل بمثابة ضريبة على الفقراء حينما يتعلق الأمر بالحصول على حقهم في الخدمات العامة. ونحن نعلم أن جهودنا بمفردنا لإستئصال الفساد، بدون دعم شركائنا المتعاونين، لا يمكن أن تؤدي إلى النتائج المرجوة، وبالتالي دعوتنا الصريحة للشركاء إلى التكاتف معنا في حملتنا.

ونعتقد، بوصفنا أحد أقل البلدان نموا، أنه لا جدوى لمفهوم التنمية إلا حينما يعود بفوائد ملموسة على المجتمعات المحلية بشكل مستدام. ولا جدال في أن الشباب بمثابة الخيط الذي يمسك معا نسيج كل أمة، ويمكنهم في الوقت نفسه، أن يكونوا عوامل بارزة للتغيير. وسيكون من غير الحكمة وسوء تقدير خطيرا عدم الاعتراف بالشباب بوصفهم شركاء اليوم وقادة الغد. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية مشاركة الشباب في صنع القرار على جميع المستويات. وفضلا عن ذلك، لا يزال إيجاد فرص العمل للشباب إحدى الأولويات. وبالإشارة إلى الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، فإن من المقرر وضع الاستراتيجية العالمية للشباب موضع التنفيذ بحلول عام ٢٠٢٠. ولذلك، يتعين على البلدان وضع استراتيجيات من أجل عمالة الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص للعمل الصادر عن منظمة العمل الدولية. وفي ضوء ذلك، لا تزال حكومة ليسوتو ملتزمة في عزمها على تسخير طاقة شباب الباسوتو من الرجال والنساء من أجل مواصلة النهوض باقتصاد بلدنا.

وبعدّ القضاء على الاستعمار من أبرز الإنجازات التي حققها المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة. غير أن هذه المهمة لم تكتمل بعد. فإن مسألتي الصحراء الغربية وفلسطين ظلتا دون حلّ منذ أمد طويل. وإننا نؤكد مجددا دعمنا للصحراء الغربية في نضالها من أجل تقرير المصير. وكل يوم يمر دون أن يحمل تغييراً في حياة شعب الصحراء الغربية إنما هو تذكير للعالم بأن علينا أن نجدد عزمنا على مكافحة الظلم الذي تعاني منه الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. وسيكون حكم التاريخ علينا قاسياً إذا اكتفينا بدور المتفرج في صمت على المعاملة الظالمة المفروضة على شعب هذا البلد الأفريقي. إن صمتنا وتقاعسنا سيتركان وصمة فشل يتعذر محوها تمس هويتنا الجماعية.

وفي عالمنا المعاصر، لم تعد ممارسة الأساليب الاستعمارية مقبولة قطّ. وفي هذا الصدد، ندعو الأمم المتحدة إلى أن تظل عاقدة العزم على تخليص العالم من آفة الاستعمار. وإن الاتفاق المبرم بين جبهة البوليساريو والمغرب لاستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل طويل الأمد، لم يخف عن الانتباه. ونحن نشيد بالطرفين لتلك الخطوة الشجاعة التي اتخذوها ونؤكد لهما دعمنا في هذا المسعى النبيل.

لقد ظلت قضية فلسطين مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة على مدى عقود عديدة. وما زلنا نرى أن الحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧، حيث تتعايش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب على أساس المساواة في السيادة، هو أنجع اقتراح لتسوية تلك المشكلة الشائكة تسوية دائمة. فمن حق الفلسطينيين أيضاً التمتع بالحق في السلام والتنمية وقدسيتها الحياة.

أما فيما يتعلق بمجال نزع السلاح النووي، أحرزت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً قبل بضعة أشهر بفضل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية بوصفها أول اتفاق دولي ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية على نحو شامل، بهدف التمهيد للتخلص منها

العالم؛ وهناك أكثر من ٦٥ مليون من الأشخاص المشردين، بمن فيهم من يفرون من الجوع. وتلك الحالة لا تطاق، إذ أنها هيأت بيئة أصبح فيها الشباب عرضة للتجنيد على يد الحركات الإرهابية والاتجار بالبشر.

وفي الأعوام الأخيرة، ظلت ليسوتو تواجه الجفاف الطويل الأمد، بسبب ظاهرة إلنيو للتذبذب الجنوبي، التي أصابت بالشلل شبه القارة الأفريقية الجنوبي بأسره وأدت إلى نقص الأغذية وغيره من المشاق. إن الأعاصير الأخيرة التي عصفت بمنطقة البحر الكاريبي وأجزاء أخرى من الولايات المتحدة، إلى جانب الأمطار الغزيرة التي شهدتها الكثير من البلدان، بما في ذلك الفيشانات ذات الأبعاد الأسطورية، تذكّر قائمة بأن تغير المناخ موجود هنا معنا وأن المطلوب اتخاذ إجراءات عاجلة وفقاً لاتفاق باريس، الذي أبرم قبل أكثر من عام.

ونكرر مناشدتنا من أجل تمكين البلدان الصغيرة مثل ليسوتو، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة، بالتكنولوجيا للتعامل مع تحديات تغير المناخ والتكيف معه. وسيكون تحقيق التنمية المستدامة بعيداً عن مناخنا إذا لم يكن هناك التزام حقيقي من الجميع، بما في ذلك شركاؤنا في التنمية. إن مبادئ المسؤولية المشتركة ولكن متباعدة والقوة والقدرات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، أمور بالغة الأهمية لنجاحنا في بناء عالم مستدام.

ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة حشد وتقديم المزيد من الموارد المالية إلى أفريقيا من أجل تعزيز التكنولوجيات المراعية للمناخ، وذلك لمعالجة احتياجات التكيف والتخفيف العاجلة الخاصة بأفريقيا وغيرها من البلدان النامية. ومن نفس المنطلق، فإننا نحث البلدان التي تراجعت عن التزامها بدعم اتفاق باريس بشأن تغير المناخ على أن تعيد النظر في موقفها وأن تتراجع عنه.

الخارجية والتجارة الدولية والتكامل الإقليمي في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد ستريكر (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): لم تكن جمرات الحرب العالمية قد خمدت ولا التوترات الكامنة تحت رمادها قد هدأت، حين تأسست المنظمة. وفي جوٍّ خيم عليه الموت والدمار على نطاق واسع، اتحدت أمم العالم إقراراً منها بأن تجاوز التحديات العالمية لا يتم إلا من خلال العمل الجماعي والقانون الدولي، لا باتباع النهج الانفرادي المضلل ولا المصلحة الذاتية القصيرة النظر. ولا يزال هذا الإقرار في محله اليوم تماماً كما كان قبل ٧٢ سنة خلت، إذ نشأت، فضلاً عن النزاع المسلح، مخاطر جديدة تهدد الحياة والتنمية، بوصفها تحديات تتطلب استجابة دولية متضافرة.

وأود أن أعرب بالنيابة عن سانت فنسنت وجزر غرينادين عن موقفنا المتضامن مع حكومة المكسيك وشعبها لما يعانونه من آثار مدمرة جراء زلزال آخر. وإذ أخطب الجمعية اليوم، تعرضت جزيرة دومينيكا بشكل مباشر إلى هول إعصار ماريا، فيما لم تستجمع بعد قواها جراء الدمار الواسع الذي خلفته قبل عامين العاصفة المدارية إريكا. فلم يستثن الدمار أحداً في ذلك البلد. وقد عصفت بشعوب منطقتنا، بدقة متناهية، سلسلة من الأعاصير التي لم نشهد لشدها مثيلاً، وهي هارفي وإيرما وخوسيه وماريا.

أما الدول والأقاليم المتضررة فتشمل الولايات المتحدة، وأنتيغوا وبرودا، وأنغويلا، ودومينيكا، وكوبا، وسانت كيتس ونيفس، وجزر البهاما، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وسانت مارتن، وبورتوريكو، واليوم، جزر تركس وكايكوس. ففي غضون خمسة أسابيع، تعرّض كل واحد من هذه البلدان والأقاليم إلى قوة دمار تضاهي قوة سلاح من أسلحة الدمار الشامل. ولقي المئات حتفهم. أما الضرر الذي لحق بالبنى الأساسية ولم يُستوفَ إحصاؤه بعد، فيُقدّر

بالكامل. إن هذا الإنجاز تاريخي شاهده عصرنا، لا سيما في ظل استمرار حالات التوتر في شبه الجزيرة الكورية. والحجة القائلة إن الأسلحة النووية رادع فكرة زائفة. إن تلك الأسلحة تشكل خطراً يهدد الوجود البشري، وينبغي للجهات الحائزة لها أن تفعل الصواب وتتخلى عنها وفاءً بالتزاماتها الدولية. ولا ينبغي للمعاهدة أن تبقى حبراً على ورق، بل يجب أن يُصدّق عليها وينفذها الجميع.

وإذ أختتم بياني، أود أن أشير إلى أنه علينا أن نواصل مقاومة جميع المحاولات الرامية إلى تقويض توافق الآراء العالمي الذي نجحت الأمم المتحدة في تحقيقه بشأن العديد من القضايا ذات الأهمية بالنسبة لشعوبنا. وما زلنا مقتنعين بأن الأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية الوحيدة التي يمكنها الحفاظ على السلام العالمي وضمان بقاء الجميع دون استثناء، ولكن لتحقيق ذلك، يجب الشروع في تنفيذ خطة إصلاح الأمم المتحدة دون مزيد من التأخير، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. وسيكون بوسع مجلس الأمن، إذا اتسم بالشفافية وتمثيل يشمل جميع المناطق، بما فيها أفريقيا، أن يقطع شوطاً كبيراً في تحقيق المثل العليا التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة. فالإجراءات الأحادية الطرف التي لا تعرف الكياسة ولا تحترم القانون الدولي قد عفا عليها الزمن. دعونا نمضي قدماً صوب هدف واحد، فيما نصب تركيزنا على شعوبنا ونسعى جاهدين إلى تحقيق السلام حتى ننعيم جميعاً بحياة كريمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة ليسوتو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد توماس موتسواهي ثابان، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى دولة السيد لويس ستريكر، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون

والبلدان المستقلة أنتيغوا وبربودا وسانت كيتس ونيفيس وكوبا وجزر البهاما ودومينيكا تتطلب دعماً خاصاً ومستمراً من المجتمع الدولي. وهذه البلدان تحتاج إلى مساعدة واسعة النطاق وفورية في مجالي الإغاثة الفورية والإعمار الطويل الأجل. ويجب أن تكون هذه المساعدة بشروط ميسرة وخالية من المفاهيم البالية كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، فإننا ننضم إلى البلدان الأخرى في الدعوة إلى عقد مؤتمر للمناخين من أجل التصدي للتحديات الجسام التي تواجهها هذه البلدان. فلن يمكننا التعافي إلا معاً.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأراضي الكاريبية التي لديها علاقات خاصة مع القوى الاستعمارية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وهولندا في حاجة ماسة إلى المساعدة بينما خيارات التعاون الدولي المتاحة لها محدودة، بالنظر إلى مراكزها السياسية الفريدة. وعلى الرغم من صغر مساحة بلدنا وسبلنا المحدودة، فقد أرسل شعب سانت فنسنت وجزر غرينادين مساعدات طارئة إلى تلك الأراضي بالفعل، فضلاً عن الخبرة الفنية. ندعو الدول القائمة بالإدارة والجهات المانحة المحتملة إلى تجاوز عن الملفات السياسية للماضي ومراعاة احتياجات الشعوب والمجتمعات المحلية المتضررة. وندعو أيضاً القوى الاستعمارية إلى أن تقبل مسؤوليتها بالكامل عن تحقيق التعافي وإعادة التأهيل في هذه الأراضي.

إن ازدياد التغير المناخي كتهديد وجودي لعصرنا لم يحل بديلاً عن الخطر المستمر الذي يمثله النزاع المسلح في جميع أنحاء العالم. والمعاناة الإنسانية في سوريا واليمن وميانمار تتطلب قدراً أكبر من الاهتمام والعمل الدوليين. كما أن التهديدات المحتملة للسلم والأمن الدوليين جراء التوترات في شبه الجزيرة الكورية، وبين دول الخليج وفي دولة فلسطين تقتضي دبلوماسية مثابرة وذات أولويات.

وهذه الدبلوماسية، وإن كانت صعبة، فهي المفضلة عن البديل دائماً. فالأمم المتحدة تأسست ويستمر وجودها انطلاقاً

بالفعل بما يزيد عن ١٣٠ مليار دولار. ومن المرجح أن يكون موسم الأعاصير الراهن في المحيط الأطلسي، أمّظ المواسم تكلفة في التاريخ. ومن الناحية التنموية، سيستغرق خروج البلدان المتضررة من هذه المحنة المدمرة سنوات، بل عقوداً.

وليكن الأمر واضحاً تماماً، فسلسلة الموت والدمار التي حملها موسم الأعاصير ليست مجرد ظواهر جوية، ولا انتقاماً إلهياً، بل هي نتيجة مباشرة لأفعال قام بها الإنسان و/أو لأخرى تقاعس عنها، وهي تحليلات تغير المناخ وأعراض التنبؤات الاستشرافية التي قدمتها الأغلبية الساحقة من العلماء. فكلّ عام تقريباً يكون أشدّ حرّاً من سابقه؛ وكل موسم أعاصير أكثر شدة؛ وكل عاصفة أو موجة جفاف أو فيضان، أكثر دماراً.

واليوم، فإننا نراها إهانة سافرة لذكاء شعوب الدول الجزرية والمناطق الساحلية ولخبرتها إن قلنا إن تغير المناخ ليس إلا خدعة.

وعند هذه النقطة، يكاد يكون أمراً بديهياً أن نؤكد مجدداً أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي الأكثر هشاشة في مواجهة تغير المناخ، بينما هي الأقل إسهاماً في إطلاق الانبعاثات التي تتسبب في تغير المناخ. ولكن هذه الحقيقة البديهية هي أساس مطالبنا العادلة والعاجلة والتي لا مفر منها، وهي أن على الدول الأكثر إسهاماً في تغير المناخ أن تبذل قصارى جهدها للتخفيف من آثاره ومساعدة الآخرين على التكيف مع الواقع الجديد الخطير.

وبحسب التقاليد الجليلة للأمم المتحدة وبروح مؤسسي هذه المنظمة، اجتمع ممثلو مجتمعاتنا العالمي، وخلال مفاوضات مريّة من أجل صياغة اتفاق باريس بشأن المناخ - وهو اتفاق طموح، وإن لم يكن مثالياً، هدفه كبح تغير المناخ وتقديم المساعدة للأكثر تضرراً. وسانت فنسنت وجزر غرينادين ترى أن أي محاولة للتوصل من التزامات اتفاق باريس الموقعة حديثاً هي عمل عدائي، وسنربط بشكل مباشر بين هذا التوصل والموت والدمار اللذين ستواجههما الدول الجزرية في المستقبل جراء تزايد وتيرة وشدة الظواهر الجوية المتكررة.

ولنكن واضحين: إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. وليس هناك أي نزاع أو تحدٍ أو خلاف في منطقتنا يتطلب تدخلاً عسكرياً بأي شكل من الأشكال؛ سواء كان علنياً أو سرياً أو بالوكالة. إن سانت فنسنت وجزر غرينادين ترفض بحزم أي محاولة لاستدعاء التدخل الخارجي أو أي أنشطة تدخلية ضد أي دولة في نصف الكرة الغربي.

وقد تشرفت سانت فنسنت وجزر غرينادين باستضافة الحلقة الدراسية الإقليمية الكاريبية بشأن إنهاء الاستعمار لعام ٢٠١٧، بما يتسق مع مسؤولياتنا كإحدى الدول الجزرية الصغيرة العديدة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمستعمرات السابقة في أفريقيا وآسيا التي نالت حق تقرير المصير برعاية العين الساهرة للأمم المتحدة. والحقيقة غير المؤاتية هي أن عملية إنهاء الاستعمار لا تزال غير مكتملة، ولا بد من تكثيف الجهود لتحقيق هدف الحكم الذاتي الكامل من خلال التوصل إلى خيار سياسي مشروع يتيح المساواة السياسية المطلقة. ويجب أن يكون هذا المبدأ المعيار التوجيهي المنطبق على الأقاليم الجزرية الصغيرة، تماماً مثلما كانت معايير إنهاء الاستعمار في المستعمرات السابقة الأخرى. وما زالت سانت فنسنت وجزر غرينادين تعتبر هذه المسألة من شواغلها الرئيسية، ويسعدها أن تضطلع بدورها في إنجاز الأعمال غير المنجزة لإنهاء الاستعمار من خلال استضافة الحلقة الدراسية لعام ٢٠١٧ والحلقتين الدراسيتين السابقتين في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١.

وبهذه الروح نتعاطف إلى حد كبير مع الطموحات المشروعة لشعب بابوا الغربية من أجل الحرية والاستقلال، وأن يحكم نفسه وأن يوجه مصيره من خلال الوسائل السياسية المشروعة.

إن مسألة إصلاح الأمم المتحدة اكتسبت زخماً في الأشهر الأخيرة على نحو مبرر. وبصفتها منظمة بيروقراطية كبيرة وقديمة، فإن الأمم المتحدة لم تثبت ما يكفي من الحنكة أو الاستجابة للتحديات الجديدة والعصرية المتسارعة الخطى. غير أن المجالات

من هذه الفرضية الأساسية. والإحباط نتيجة وتيرة المفاوضات والوساطة لا يمكن أن يفسح المجال أمام السعي الدؤوب لفرض حلول عسكرية سريعة للمشاكل السياسية الكامنة. كما أنه لا يمكن أن يؤدي إلى تفسير غير منطقي للمصالح الذاتية السيادية يبرر التعدي على سيادة دول أخرى.

فالسيادة ليست سيفاً، بل هي درع. والأمم المتحدة ليست محفلاً لقياس أي الدول أكبر سيادة من الأخرى، أو من تملك جيشاً أفضل تجهيزاً وأقدر على تحقيق مصالحها الضيقة القصيرة الأجل. فنحن مجتمع أسس على افتراض المساواة في السيادة بين جميع الدول؛ الغنية والفقيرة، الكبيرة منها والصغيرة. وقدرة أمة ما على تدمير أخرى لا يعطيها حقوقاً خاصة، بل يفرض عليها مسؤوليات جسيمة، في مقدمتها التحلي بضبط النفس. وأسلوب الرئيس روزفلت الذي كان يتكلم بصوت خافت بينما كان يحمل عصا كبيرة، بغض النظر عن محدودية تأثيرها، لا يمكن الاستعاضة عنه بأسلوب عدواني صاخب وغير مسؤول يقترب بنا من أنواع النزاعات التي أنشئت الجمعية من أجل منع نشوبها.

وفي هذا السياق، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين تنظر بعين القلق للتهديدات المستمرة ضد سيادة جمهورية فنزويلا البوليفارية. ومن المؤكد أن الشعب الفنزويلي عانى لفترة طويلة من الصراع السياسي، مما زاد من حدة الصعوبات الأخرى في البلد. ولكن مع تضائل العنف غير المشروع في الشوارع والتزام جميع الأطراف السياسية بالانتخابات المقبلة للمحافظات، فإن خيار التدخل الذي تطرحه الولايات المتحدة بصورة متزايدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية الأحق لا مكان لهما في أمريكا اللاتينية الحديثة.

كما أن أي تهديد، صريح أو ضمني، ضد سيادة الشعب الكوبي المسالم والنبيل ينطوي على مفارقة تاريخية تعيدنا إلى زمن الحرب الباردة دون أي مبرر منطقي، لا سيما في ضوء الانفراجة الأخيرة بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة.

منتجات الاستيرئوفوم، وحظرنا صيد السلاحف، وشددنا القيود المفروضة على نشاط صيد الحيتان المحلي المسموح به دوليا، ونفذنا لوائح جديدة لحماية السواحل. ونستثمر بكثافة في الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية، ونتوقع توليد ٨٠ في المائة من احتياجاتنا من الطاقة من مصادر متجددة في غضون السنوات الثلاث المقبلة.

كما تركز سانت فنسنت وجزر غرينادين تمويلا خاصا لأصحاب المشاريع القائمة على التكنولوجيا، وتحسين الأجور، وتشريعات الصحة والسلامة المهنية، والاستثمار في مرافق طبية جديدة. واستحدثنا صندوقا مبتكرا للقضاء على الجوع بتدخلات محددة الأهداف لمكافحة انعدام الأمن الغذائي والبطالة بين الفئات السكانية الضعيفة، مع القيام في الوقت نفسه بإنشاء صندوق للطوارئ من أجل المساعدة في جهود التعافي من الكوارث.

ونحن جادون وملتزمون بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، على نحو ما أقر الرئيس والأمين العام، فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تعاونا دوليا والتزاما بتقديم تمويل جديد وإضافي. وتعد هيئتنا هي الهيئة الوحيدة التي يمكنها توليد الإرادة السياسية والموارد اللازمة لإحياء طموحات أهداف التنمية المستدامة والحفاظ عليها. إن الصلة بين التنمية والسلام راسخة تماما؛ والصلة بين السلام والأمم المتحدة غير قابل للتغيير.

وثمة جزء كبير من خلفية أو سياق التحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي تواجه الدول القومية في حضارتنا الكاريبية يمثل الإرث المروع للتخلف الذي خلفه لنا الاستعمار الأوروبي نتيجة الإبادة الجماعية للشعوب الأصلية واسترقاق الأفريقيين. وإن الحملة الدولية لجمع تعويضات من القوى الاستعمارية السابقة للمساعدة في إصلاح هذا الإرث الخبيث أمر ملح وبأني في الوقت المناسب. وهي تستحق الدعم الكامل

التي تتطلب إجراء الإصلاحات الأكثر إلحاحا والبعيدة المدى ليست هي مخصصات الميزانية أو مسائل التوظيف، وإنما هي الأسس السياسية والتنظيمية للهياكل الأكثر تحجرا بالأمم المتحدة والهيكل الدولي الأوسع نطاقا.

إن الاختبار الحاسم لنجاح أي حديث جدي عن إصلاح الأمم المتحدة هو إصلاح مجلس الأمن. وأولئك الذين تشدقوا بالكلام عن الإصلاح متجاهلين الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن - بتوسيع العضوية الدائمة، ومنح صوت للدول الجزرية، وتنقيح أساليب العمل بشكل جذري - يشاركون ببساطة في عملية للسعي إلى تقليص مسؤولياتهم المالية مع المحافظة على قبضتهم غير المبررة على ترتيبات السلطة غير المتناسبة والتي عفا عليها الزمن.

وبالمثل، فإن الدروس المستفادة من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لم تنفذ حتى الآن. وقد أنتج الجمود فترة طويلة من التوقف والانتعاش المتفاوت وعوالة جائرة يؤدي التوزيع غير المنصف لفوائدها وأعبائها إلى تحفيز ردود فعل شعبية في جميع أنحاء العالم. ويجب على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تناول إجراء إصلاحات في هيكلنا المالي الدولي، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، بشكل مباشر.

وبالنسبة لدول منطقة البحر الكاريبي، تشكل مسألة تناقض علاقات المراسلة المصرفية تهديدا خطيرا وجماعيا لنمونا المتواصل وصلاتنا المستمرة بالاقتصاد العالمي. ولا يمكن للأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، والمؤسسات المالية الدولية التنصل من هذه المسألة بوصفها مسألة تخص المصارف الخاصة. إنه خطر يهدد التنمية ذات الأولوية القصوى، ويتطلب وجود حل سياسي منسق.

وتشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بالتركيز المتواصل من الرئيس على التنمية المستدامة. لقد وضعت حكومتنا أهداف التنمية المستدامة في صلب استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية. ففي مجالات تغير المناخ، والتلوث، والتنوع البيولوجي، قمنا بحظر

المبادل الذي حدد وجودنا في فترة ما بعد الحرب. وقد تنشأ تحديات جديدة، لكن الحلول المتمثلة في الوسائل الدبلوماسية والإجراءات الطموحة واحترام المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء هي حلول أبدية. وربما تكون الدبلوماسية المتعددة الأطراف مشوشة ومنقوصة؛ وقد يكون القانون الدولي مفتقرا إلى الاتساق بشكل محبط؛ وربما يعاني مسار التنمية على جميع الجوانب من العوائق الطبيعية والتي من صنع الإنسان؛ ولكننا، متحدين، كنا دائما أكبر من مجموع أجزائنا الفردية، وإذا عملنا معا، لن يكون هناك تحد أكبر من أن تواجهه الحكمة الجماعية لأننا العظيمة ومؤسستنا العظيمة.

ونحن إذ تواجهنا تحديات جديدة، دعونا نعمل على نحو أقرب من أي وقت مضى وفق نقاط قوة منظمنا التي لا تنكر لجعل هذا العالم أفضل لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد براك سوكهون، وزير أقدام ووزير الخارجية والتعاون الدولي في مملكة كمبوديا.

السيد سوكهون (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الحكومة الملكية لكمبوديا وباسمي شخصياً، أهنئكم معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر أيضاً رئيس الدورة السابقة، معالي بيتر طومسون، ممثل فيجي، على التزامه وتفانيه في العمل.

وأضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص التعازي والمواساة لضحايا الزلزال الذي ضرب المكسيك ولأسرهم.

إن وفدي يرى أن موضوع هذه الدورة للجمعية العامة بالغ الأهمية، فهو يلخص بشكل مناسب تماماً الأولويات العامة الست للرئاسة، وهي الأولويات التي تستجيب للاتجاهات

من جانب الجمعية، ولا سيما في غضون هذا العقد الذي أعلن أنه يركز على النهوض بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وأكرر مرة أخرى ضرورة واستصواب أن تقوم السلطات المسؤولة في الجمهورية الدومينيكية والأمم المتحدة بالتصدي على النحو السليم، ونهائياً، للقضايا ذات الصلة بجرمان الأشخاص من أصل هايتي من الجنسية في الجمهورية الدومينيكية، والقضاء على وباء الكوليرا الذي بدأته بعض قوات الأمم المتحدة في هايتي.

وخلال السعي من أجل تعميق تعددية الأطراف والتعاون الدولي والسلام، يلزم تصحيح الظلم الصارخ المتمثل في استمرار إنكار عضوية تايوان في الوكالات الخاصة للأمم المتحدة. وينبغي دفن أشباح الماضي المثير للانقسام. لقد طال انتظار إدراج تايوان المشروع في أسرة الأمم. فكيف يمكننا إهمال أو إنكار إسهام ٢٣ مليون شخص إسهاماً كبيراً في البلدان النامية في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد؟ كيف يمكننا حرمانهم من الانضمام إلى أجهزة الأمم المتحدة؟ إنه أمر غير منصف وغير عادل، وينبغي معالجته.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إن معاناة الشعب الفلسطيني الناجمة عن الاحتلال غير المشروع لأراضيهم لا تزال تطاردنا على الصعيد العالمي. وقد أعلنت الجمعية العامة مرارا وتكرارا تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني، لكن المحتل غير الشرعي، المدعوم من قبل حفنة من الدول القوية على الصعيد الدولي، ما برح يحبط إرادة المجتمع الدولي على نحو مستمر. وسيظل تحقيق السلام في الشرق الأوسط سراباً ما لم يتم الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والتمسك بها في الممارسة العملية.

ونحن إذ نتكلم في هذه القاعة اليوم، فإننا نسعى إلى تضخيم أصدااء رفاق الأمس أصحاب الرؤى الذين وقفوا من على هذا المنبر لتأييد نظام التعاون المتعدد الأطراف والاحترام

إن أحد تلك التهديدات هو الإرهاب الذي لا يوفر أيًا من البلدان. ودحر هذا التهديد العابر للحدود الوطنية يتطلب عزمًا عالميًا وطيداً للتصدي، بأشمل طريقة، لهذه الآفة بجميع أشكالها، بدءاً من الأعراض والأسباب الجذرية للتطرف، ومواجهة مسائل المقاتلين الأجانب وتمويل الإرهاب وغير ذلك من أشكال الدعم.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى موضوعين من المواضيع ذات الصلة بموضوع هذه الدورة للجمعية العامة، ألا وهما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتغير المناخ.

إن خطة عام ٢٠٣٠ ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بالعديد من المسائل التي تقلق العالم اليوم، والأكثر إلحاحاً منها هي تغير المناخ الذي لا يشكل تهديداً مباشراً في حد ذاته فحسب، ولكنه يشكل أيضاً عاملاً مضاعفاً للعديد من التهديدات الأخرى - من الفقر والأمراض والأمن الغذائي إلى الهجرات الجماعية والصراعات الإقليمية. وفي رأينا أن تغير المناخ مسألة تتعلق بالأمن البشري على الصعيد العالمي، وهي تشكل تهديداً خطيراً غير مسبوق للسلام والأمن العالميين.

ويجري تصنيف كمبوديا على الدوام أنها من بين أكثر البلدان العشرة الأوائل ضعفاً على الصعيد العالمي، مع ظواهر جوية بالغة الشدة توقع أضراراً في هياكلنا الأساسية، وتؤثر بشكل خطير على الزراعة، وتعطل الأنشطة الاقتصادية، وتعوق الخدمات الاجتماعية الهامة للفئات الضعيفة. وفي حين أن مساهمتنا تجاه تغير المناخ طفيفة ومواردنا المحلية محدودة جداً، فقد التزمنا مع ذلك التزامات واضحة بالتنمية المنخفضة الكربون، ونتطلع إلى إقامة شراكات مع الأمم التقدمية الأخرى التي تلتزم بالتصدي لهذا التحدي الهائل بطريقة تعاونية ومنصفة. ويسرني أن أشير إلى أن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ينوّه بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، مما يعني أن المسؤوليات تُبنى على أساس قدرات كل منها والظروف الوطنية المختلفة. والواقع

العالمية الكبرى التي يواجهها علمنا حالياً. والتفاعل القائم بين النمو السكاني، وحركة الهجرة الجماعية، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، يجعل هذه الاتجاهات الكبرى مصدراً للقلق.

وبالمثل، فإن قوى العولمة نفسها التي جعلتنا في الماضي شديدي الترابط في ما بيننا، تكشف عن ارتكاب أخطاء كبيرة في النظام الدولي القائم. فبعد ربع قرن على انتهاء الحرب الباردة، أصبح العالم وفقاً لمقاييس عديدة أكثر تعقيداً وصعوبة مما كان عليه في أي وقت مضى. أما اليوم، فقد بات علمنا أكثر تعديدية للأقطاب، الأمر الذي يسبب الفوضى والاضطرابات، لأن التنافس بين الدول الكبرى أصبح يتصف بالمزيد من الصدام. فنحن أكثر ترابطاً، ولكننا أكثر تفاوتاً؛ ونحن أكثر ازدهاراً، ومع ذلك لا يزال ملايين الناس منكوبين بالفقر. وجميع هذه العوامل تساهم في الإحساس بوجود عالم يفتقر إلى التوازن، وهذا هو التناقض الذي يتصف به علمنا اليوم.

ومع شعورنا بالقلق العميق إزاء الحالة في شبه الجزيرة الكورية، نناشد جميع الأطراف المعنية أن تواصل ممارستها أقصى درجات ضبط النفس بغية تجنب الأنشطة الاستفزازية، والبقاء على التزامها بالحوار السلمي والبناء، من أجل نزع فتيل التوتر وتعزيز الائتمان والثقة في المنطقة.

وثمة عامل آخر يزعزع استقرار الأمن الجماعي هو الحظر المفروض على كوبا بشكل انفرادي وغير قانوني. ونحن نطالب بإنهاء هذا الانتهاك للقانون الدولي.

صحيح أن العولمة والتقدم التكنولوجي سببا تزايد التجارة العالمية والثروات تزايداً هائلاً في جميع أنحاء العالم، وإنما صحيح أيضاً أنهما عاملان سببا تزايداً في انعدام المساواة، والتوترات الاجتماعية، والصراعات في بعض الأحيان. وأوجه الضعف هذه مسؤولة إلى حد كبير عن العديد من الصراعات والتهديدات القائمة اليوم.

وأذكر بأن كمبوديا تلتزم بالمبدأ العالمي لحقوق الإنسان الأساسية. ولذلك، لا نرى تعارضا بين السيادة الوطنية، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة والرصد الدولي لتطبيق تلك الحقوق، شريطة أن يكون محايدا ويأخذ جميع العوامل ذات الصلة على أرض الواقع في الاعتبار وألا يُكن المراقبون أي تحيز أو أحكام مسبقة ضد السلطات المنتخبة ديمقراطيا.

والآن، ما هو الواقع؟ يمكنني أن أتناول لب الموضوع مباشرة. يتباين تقييم حالة حقوق الإنسان تبعا للنزعات السياسية لقوى كبرى معينة. ويسري نفس المنطق على المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى، التي تبعد جداول أعمالها كل البعد عن الحيادية السياسية. ولا تجري إثارة مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية إلا عندما تكون مصالح محددة لقوى كبرى معينة على المحك، تبعا لتقلبات اللحظة. وبخلاف ذلك، كل ما نسمع هو صمت مطبق وغالبا متواطئ.

لقد عانى بلدي من استغلال مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية عمدا لأغراض سياسية طيلة ١٢ عاما، أنكر خلالها المجتمع الدولي حدوث أسوأ جرائم جماعية. وبصفتي أحد الناجين من نظام بول بوت القائم على الإبادة الجماعية، يؤلمني ويصدمني، هذه الأيام، أن أسمع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا يشير إلى الجرائم التي ارتكبتها هذا النظام على أنها مجرد اضطرابات. ونحن نتعرض لانتقاد مستمر بشأن أمور تبلغ عنها التقارير بشكل جزئي ومتحيز. ودائما ما تلقي تلك التقارير باللوم على الحكومة وتصور المعارضة على أنها شهيدة الديمقراطية وحقوق الإنسان. تجري صياغتها دائما وحسرا ضد الحكومة. ونادرا ما تذكر أخطاء المعارضة وسلوكها غير القانوني إن ذكرت أبدا.

أي بلد ممثل في الجمعية العامة سيمتنع عن اتخاذ إجراءات إذا ما حرضت المعارضة السياسية الناس على إزالة مراكز الحدود وإثارة هستيريا بغیضة بالتعليقات العنصرية ونشر معاهدات زائفة

أن خطة عام ٢٠٣٠ هي أجراً خطة لدينا لصالح البشرية. وهي خطة تهدف إلى تعزيز العولمة العادلة.

وقد أظهرت كمبوديا التزامها بالتنمية المستدامة طوال العقدين الماضيين. فهدفنا المنشود المتمثل في خفض معدل الفقر إلى ١٩,٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ قد تحقق قبل الموعد المحدد. وحصلنا على جائزة من الأمم المتحدة بسبب خفض معدل الجوع بمقدار النصف قبل أوانه. وكمبوديا هي أيضا من بين أكبر المؤدّين السبعة على الصعيد العالمي بسبب تحسن مؤشرها المتعلق بالتنمية البشرية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

وفي ما يتعلق بالسلام والأمن، تعزز كمبوديا تجاه التزامها الثابت بجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقبل أكثر من عقدين من الزمن، استقبلت كمبوديا أصحاب القبعات الزرق التابعين للأمم المتحدة في بعثتهم لحفظ السلام. ومنذ عام ٢٠٠٦، أرسلنا أكثر من ٤٧٠٠ جندي للمشاركة بنجاح وثناء كبيرين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عدد من البلدان التي تشكل مناطق ساخنة في العالم، مثل السودان، وجنوب السودان، ولبنان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وسوريا، ومالي.

وكما تعلم الوفود كافة، فإن عمليات حفظ السلام لا تخلو من المخاطر الأمنية. فما انفك حفظة السلام يتعرضون للهجمات من قبل الجماعات المسلحة ومن الإرهابيين بصورة متزايدة. وفي أيار/مايو الماضي، تسببت الكمائن التي نصبها المتمرّدون في جمهورية أفريقيا الوسطى بمقتل وجرح كمبوديين من حفظة السلام. فلنحيي أولئك الذين لقوا حتفهم أثناء الخدمة تحت راية الأمم المتحدة، ولنتذكّر مساهماتهم في تحويل العديد من البلدان من ميادين للقتال إلى دول سلمية.

(تكلم بالفرنسية)

وأود الآن أن أتناول مسألتَي حقوق الإنسان والديمقراطية لأن بلدي مستهدف بانتظام من جانب بعض البلدان، وبعض وكالات الأمم المتحدة، وكذلك من قبل منظمات دولية غير حكومية تعمل في هذين المجالين.

اليوم، يوجه إلينا الاتهام بأننا نقوض الديمقراطية لأننا، بموجب القوانين الحالية، نحاكم ونعاقب من ينتهك القانون. ويرفض من يوجه إلينا الانتقاد بل والتهديد أن يأخذ في الاعتبار الجرائم التي ارتكبها أولئك الذين يحمونهم.

وفي حين نقر مع خالص الامتنان بالإسهامات الإيجابية والهامة لبلدان كثيرة في السلام والتنمية الاقتصادية في بلدنا. فإنني أحتتم بأن أؤكد أن خطاب حكومات معينة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية لن يكون ذا أهمية ومصداقية إلا عندما تطبق تلك البلدان أولا على نفسها ذات معايير المعاملة بالمثل التي تطبقها على تقييماتها وانتقاداتها وإداناتها للآخرين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

وخرائط ملفقة لجعل الناس تعتقد أن دولا مجاورة ضمت أجزاء من البلد؟

أي بلد يؤيد التشهير والسب؟ في معظم البلدان، تلقى الدعوات إلى الكراهية العنصرية والبيانات والخطابات التي تحض على كراهية الأجانب رفضا شديدا بل وإدانة، كما شهدنا مؤخرا في الأحداث التي وقعت في تشارلوتسفيل. وفي حين أن هذه الأفعال هي اللغة اليومية للمعارضة الكمبودية، لم تجر إدانتها مطلقا أو إثارتها من جانب المنظمات غير الحكومية أو المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا.

ويتعلق آخر هجوم على حكومة مملكة كمبوديا بطرد معهد يرتبط بحزب سياسي أجنبي يدعم المعارضة، تحت ستار التدريب الديمقراطي، بشكل متعمد وينتهك قوانيننا، وإغلاق صحيفة أجنبية متأخرة في سداد الضرائب واعتقال زعيم من زعماء المعارضة اعترف، في مقابلة مسجلة، بأنه عميل لقوة كبرى تعمل على الإطاحة بالحكومة. في أي بلد يمكن التسامح مع سلوك من هذا القبيل لحكومة أجنبية؟ نحن لم نتصرف بشكل تعسفي، بل تصرفنا بما يتماشى تماما مع الأحكام المنصوص عليها في قوانيننا.

يمكننا أن نتعلم درسا مهما من تاريخ بلدي. فعندما أجبرنا على اختيار المسار الذي حددته بعض القوى الغربية، انتهى الحال بكمبوديا بأن تعاني من إحدى أفظع مآسي حقوق الإنسان في القرن الماضي.

علينا أن نعترف بأن الحكومة الكمبودية، تحت قيادة رئيس الوزراء هون سين، وبأساليبها الداخلية، هي التي حققت السلام للبلد في عام ١٩٩٨. وكان هذا دليلا ساحقا على حقيقة أن ممارسات معينة تفرض من الخارج هي التي غالبا ما تكون جزءا من المشكلة وليس الحل.